

إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 18 (العرض و الإفصاح في التقارير المالية) وأثره في تحسين الأداء المالي : دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

¹ زانا أحمد عبدالله قورباني، ² أ.م.د. بصيرة مجيد نجم

¹ Zana.abdullah@univsul.edu.iq

² basira.najm@univsul.edu.iq

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي "IFRS 18" في العرض والإفصاح في التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وبيان مدى انعكاس ذلك على تحسين عرض وتحليل الأداء المالي . وتتبع أهمية البحث من أن "IFRS 18" جاء لتطوير طريقة عرض القوائم المالية، ولا سيما قائمة الربح أو الخسارة، من خلال إعادة تبويب الإيرادات والمصروفات، وإبراز المجاميع الفرعية بشكل أوضح، وتعزيز الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستثمرين وأصحاب المصلحة على فهم الأداء المالي بدرجة أفضل.

وقد تم تطبيق البحث على البيانات المالية للمدة "2023-2024" لمصرفي بغداد والأهلي العراقي المدرجين في سوق العراق للأوراق المالية. واعتمد البحث على مقارنة عدد من مؤشرات الكفاءة التشغيلية والربحية وفق "IAS 1 و IFRS 18"، ومن أهمها هامش صافي الفوائد، وهامش الربح التشغيلي، وهامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والإطفاءات، ومؤشر منفعة الأصول، إلى جانب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات، من أهمها أن تطبيق "IFRS 18" لم يؤدي إلى تغيير المؤشرات المرتبطة بصافي الربح ومتوسطات الأصول وحقوق الملكية، في حين ظهر أثره بصورة أوضح في المؤشرات التشغيلية نتيجة إعادة العرض والتبويب. كما أظهرت النتائج أن أثر المعيار لم يكن متماثلاً في جميع الحالات، إذ تحسنت بعض المؤشرات في سنوات معينة، في حين انخفضت مؤشرات أخرى بدرجة طفيفة، وهو ما يدل على أن طريقة العرض المحاسبي تؤثر في تفسير الأداء المالي وتحليله. وخرج البحث بعدة توصيات، من أهمها ضرورة تهيئة المصارف العراقية لتطبيق "IFRS 18" بشكل مبكر، ومراجعة تبويب الإيرادات والمصروفات، وتطوير نماذج التقارير المالية، وتدريب العاملين في المجال المحاسبي والرقابي على متطلبات المعيار وآلية تطبيقه في البيئة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية IAS 1، معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS 18، الأداء المالي، التقارير المالية، العرض والإفصاح.

المقدمة:

في ظل التحولات السريعة والمتلاحقة في عالم الأعمال، تسعى المصارف إلى تحسين جودة وشفافية معلوماتها المالية لتلبية متطلبات المستثمرين وأصحاب المصلحة في بيئة معقدة ودولية. تلعب التقارير المالية دوراً أساسياً في هذا الإطار، حيث تعتبر الوسيلة الجوهرية التي يتم من خلالها إيصال المعلومات المالية الضرورية لاتخاذ قرارات اقتصادية مدروسة مع تطور المعايير المحاسبية، يأتي معيار الإبلاغ المالي الدولي "IFRS 18" ليحل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 "IAS 1"،

يتمشى هدف البحث مع التوجهات العالمية نحو تعزيز الشفافية في التقارير المالية.

يهدف معيار "IFRS 18" إلى تقديم متطلبات محددة لتطوير عرض المعلومات المالية والإفصاح عنها بطريقة تحسن من جودة وشفافية التقارير المالية. يمثل هذا المعيار خطوة هامة نحو تحسين فهم الأداء المالي للمصارف من خلال تقديم معلومات أكثر تفصيلاً، إذ يسعى "IFRS 18" إلى توضيح كيفية تقديم معلومات حول الأداء المالي وإدارة المخاطر والمقاييس الخاصة بالمصارف، مما يعزز القدرة

2- أهداف البحث

يمكن تحديد أهم أهداف البحث بما يأتي :

- أ- بيان الإطار المفاهيمي لمعيار "IFRS 18" وطبيعته بوصفه معياراً للعرض والإفصاح في القوائم المالية.
- ب- توضيح أوجه الاختلاف بين "IAS 1 – IFRS 18" في طريقة عرض قائمة الدخل والمجاميع الفرعية المرتبطة بالأداء.
- ج- بيان أثر إعادة العرض وفق "IFRS 18" على سبعة مؤشرات مالية في مصرف بغداد والمصرف الأهلي العراقي خلال عامي "2023 – 2024".

د- اختبار ما إذا كان أثر المعيار يتركز في المؤشرات التشغيلية أكثر من المؤشرات النهائية المعتمدة على صافي الربح و الأصول وحقوق الملكية.

هـ- الوصول إلى نتائج وتوصيات عملية يمكن أن تفيد المصارف العراقية والجهات الرقابية في الاستعداد للتطبيق المستقبلي للمعيار.

3- أهمية البحث

يمكن تقسيم أهمية البحث الى أهمية العلمية والعملية وكالاتي:

أ- الأهمية العلمية

- تنبع أهمية البحث من حداثة معيار "IFRS 18" بوصفه معياراً حديثاً في مجال العرض والإفصاح في القوائم المالية، الأمر الذي يمنحه مكانة مهمة في الدراسات المحاسبية المعاصرة.
- يساهم البحث في تأصيل المفاهيم الجديدة التي استحدثها المعيار، مثل "مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة" (MPMs) وكيفية معالجتها محاسبياً.

- تبرز الأهمية العلمية للبحث أيضاً من طبيعة القطاع المصرفي، إذ إن بنود الفوائد والعمولات والمخصصات والخسائر الائتمانية تمثل عناصر أساسية في تكوين الربح المصرفي، وهي من أكثر البنود تأثراً بطريقة العرض والإفصاح، مما يجعل دراسة تطبيق "IFRS 18" ذات قيمة علمية واضحة.

ب- الأهمية العملية

على مقارنة الأداء بين المصارف عبر الحدود، وبالتالي يتيح للمستثمرين اتخاذ قرارات أكثر استنارة.

إن تعزيز جودة المعلومات المالية لا يقتصر على تحسين دقة التقارير فقط، بل يمتد إلى تعزيز الثقة في الأسواق المالية، حيث أن تقديم معلومات مالية موثوقة وشفافة يساهم في تقليل عدم اليقين وزيادة الجاذبية الاستثمارية للمصارف. وبالتالي، يساهم معيار "IFRS 18" في تعزيز الانسجام بين المعايير المحاسبية الدولية والمحلية، مما يسهل عمليات الاستثمارات عبر الحدود ويعزز نمو الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: منهجية البحث و دراسات سابقة أولاً: منهجية البحث:

1- مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من الحاجة إلى تطوير أسلوب العرض والإفصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بما ينسجم مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي "IFRS 18". وتزداد أهمية هذه المشكلة لأن المعلومات المالية المعروضة في التقارير لا تقتصر على كونها أرقاماً محاسبية، بل تمثل أساساً مهماً في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات من قبل المستثمرين وأصحاب المصلحة. وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار، فإن مدى إمكانية تطبيقه في البيئة المصرفية العراقية، ومدى انعكاسه على تحسين عرض الأداء المالي وتحليله، ما يزال بحاجة إلى دراسة علمية توضح جوانب التطبيق والفائدة المتوقعة منه.

يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- 1- ما مدى إمكانية تطبيق معيار "IFRS 18" في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟
- 2- هل يساهم تطبيق "IFRS 18" في تحسين العرض والإفصاح في التقارير المالية للمصارف عينة البحث ؟
- 3- ما أثر تطبيق "IFRS 18" في تحسين كفاءة المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل أداء المصارف التجارية ؟
- 4- هل يؤدي تطبيق "IFRS 18" إلى تعزيز وضوح المعلومات المالية وزيادة قابليتها للمقارنة بين المصارف والفترات المالية ؟

5- منهج البحث

يعتمد البحث على منهج الاستنباطي لجمع المصادر من البحوث والكتب العلمية فضلاً عن منهج الاستقرائي، حيث يتم جمع البيانات من مصادر أولية وثانوية، وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في تحليل بيانات الجانب العملي من خلال الاعتماد على بيانات عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "مصرف بغداد - مصرف الأهلي العراقي" للسنة "2023-2024".

6- حدود البحث

أ. الحدود المكانية: يتم تطبيق البحث في عينة من المصارف المدرجة في السوق العراقي للأوراق المالية.
ب. الحدود الزمانية: تطبيق "IFRS 18" افتراضياً على بيانات التقارير المالية للسنة "2023-2024".

7- أنموذج البحث

قائمة الربح أو الخسارة وفق (IAS 1):
قائمة الربح والخسارة
قائمة الدخل الشامل الآخر

قائمة الربح أو الخسارة وفق (IFRS 18):

الفئات:

- 1- التشغيلية
- 2- الاستثمارية
- 3- التمويلية
- 4- ضرائب الدخل
- 5- العمليات المتوقعة
- المجاميع الفرعية الإلزامية:
- 1- الربح التشغيلي
- 2- الربح أو الخسارة قبل التمويل وضرائب الدخل

- يساعد إدارة المصارف في فهم كيفية إعادة هيكلة أنظمتها المحاسبية وتقاريرها المالية بما يتوافق مع التصنيفات الجديدة للفئات الثلاث "تشغيلي، استثماري، تمويلي".

- يقدم البحث أهمية عملية لأنه لا يقتصر على عرض معيار "IFRS 18" من الناحية النظرية، بل يتم بيان أثر التطبيق الافتراضي على البيانات الفعلية للسنتين الماليتين "2023-2024" للمصارف عينة البحث، بما يوضح الانعكاسات التطبيقية للمعيار في الواقع العملي.

- يسهم التطبيق الافتراضي لمعيار "IFRS 18" عملياً في بيان ما إذا كان تحسين مؤشرات الأداء المالي يمكن أن يتحقق من خلال تحسين عرض المعلومات المحاسبية ورفع مستوى الإفصاح، وهو ما يعزز فائدة التقارير المالية للمستثمرين والإدارة والجهات الرقابية.

- كما تبرز الأهمية العملية للبحث في كونه يوفر مؤشرات و نتائج يمكن أن تستفيد منها المصارف العراقية والجهات التنظيمية والمهنية في الاستعداد للتطبيق المستقبلي للمعيار "IFRS 18"، من خلال تطوير أساليب العرض والإفصاح بما ينسجم مع المتطلبات الدولية الحديثة.

4- فرضية البحث

في ظل مشكلة البحث وأهدافه يمكن تحديد فرضية البحث بالآتي:
أ- إمكانية تطبيق متطلبات معيار "IFRS 18" في مصارف عينة البحث.

ب- يسهم تطبيق "IFRS 18" في تحسين العرض والإفصاح في التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

ج- هناك تأثير لتطبيق "IFRS 18" في تحسين كفاءة المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل أداء المصارف التجارية

د- يؤدي تطبيق "IFRS 18" إلى تعزيز وضوح المعلومات المالية وزيادة قابليتها للمقارنة بين المصارف والفترات المالية.

تحسين الأداء المالي:
ROA - ROE - NIM - EBITDA Margin -
Operating Profit Margin – EM – AU

ثانياً: دراسات سابقة
جدول رقم (١): دراسات سابقة

أ- دراسة (شرف، 2024) / بحث منشور	
عنوان الدراسة	دور معيار التقرير المالي الدولي IFRS 18 في تحسين الشفافية و الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة اختبارية.
هدف الدراسة	يهدف هذا البحث إلى دراسة آثار تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم 18 على الشفافية وجودة التقارير المالية. كما يستعرض البحث كيفية تأثير هذا المعيار على درجة الشفافية في التقارير المالية للمؤسسات، وفاعليته في تعزيز الإفصاح المحاسبي وتقديم معلومات مالية دقيقة وواضحة. يسعى البحث أيضاً إلى قياس تأثير تطبيق معيار "IFRS 18" على جودة التقارير المالية من خلال تعزيز الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والفهم. وفي الختام، سيتم تحليل تأثير هذا المعيار على المؤسسات المدرجة في البورصة المصرية.
منهج الدراسة	يرتكز البحث على إطار نظري متين لتحليل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالي "IFRS 18"، الذي يدعم الإجابة على أسئلة البحث. تم توظيف المنهج الاستنباطي لاشتقاق فروض البحث، تلاه استخدام المنهج الاستقرائي لاختبار صحة هذه الفروض. وقد تم ذلك من خلال توزيع استبيان يستهدف تقييم ردود أفعال الممارسين حول تأثير المعيار على مستوى الشفافية، والإفصاح المحاسبي، وجودة التقارير المالية في المؤسسات المدرجة في البورصة المصرية.
أهم الإستنتاجات	أظهرت النتائج أن تطبيق معيار "IFRS 18" سيؤدي إلى زيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية من خلال توفير معلومات أكثر وضوحاً وشمولية. وتشير البيانات المستخلصة من الاستبيانات والمقابلات إلى تحسن ملحوظ في مستوى الشفافية مقارنة بالمعيار "IAS 1" كما أكدت النتائج أن تطبيق "IFRS 18" سيعزز الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية عبر تقديم معلومات دقيقة وواضحة حول العمليات المالية والأداء المالي. من المتوقع أن يفرض "IFRS 18" على المؤسسات تقديم تفاصيل شاملة ودقيقة، مما يساهم في تعزيز الإفصاح المالي. وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تطبيق "IFRS 18" وتحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث يتوقع أن تعكس المؤسسات التي تعتمد المعيار كفاءة مالية أعلى واستقراراً في نتائجها المالية. على الرغم من الفوائد المتوقعة، أشار المشاركون إلى التحديات الكبيرة التي قد يواجهونها أثناء تطبيق "IFRS 18"، خصوصاً فيما يتعلق بتعديل الأنظمة المحاسبية الحالية ومتطلبات التدريب للموظفين.
ب- دراسة (الجندي، 2024) / بحث منشور	
عنوان الدراسة	دراسة تحليلية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ (العرض والإفصاح في القوائم المالية).
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وجودة الإفصاح من جهة، وتأثيرها على جودة التدقيق الفعلي من جهة أخرى. كما تسعى إلى دراسة تأثير تبني هذه المعايير على مهنة التدقيق وتقديم أدلة حول دور جودة الإفصاح كمتغير وسيط في العلاقة بين تبني المعايير وجودة المراجعة، مع مراعاة المتغيرات التنظيمية مثل حجم المؤسسة والرافعة المالية في مصر.
منهج الدراسة	يعتمد البحث على دمج المنهج الوصفي والتحليلي لإعداد الإطار النظري، من خلال تحليل وتقييم الدراسات السابقة. كما يعتمد البحث على قواعد البيانات والمواقع المتخصصة، بالإضافة إلى ما صدر من المنظمات المهنية والمراجع والدوريات العلمية المتعلقة بالمحاسبة، والتي تمثل المصادر الثانوية لجمع المعلومات.
أهم الإستنتاجات	يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "18" تصنيفات جديدة للعناصر في البيانات المالية، بما في ذلك فئات التشغيل والاستثمار والتمويل، مما يحسن المقارنة بين المؤسسات ويوفر للمستثمرين رؤية أكثر وضوحاً للأداء المالي. يساعد المعيار على تحسين الإفصاح عن مقاييس الأداء. التدابير التي تحددها الإدارة "MDM"، والتي تساعد على فهم أفضل لآليات حساب هذه التدابير وعلاقتها بالتقارير المالية. قد تواجه المؤسسات تحديات في التكيف مع التغييرات المطلوبة في أنظمتها وعملياتها لضمان الامتثال لمتطلبات الإبلاغ والإفصاح الجديدة، وخاصة في ضوء تغييرات التصنيف والهيكلية. ويدعم المعيار إدخال إجماليات فرعية إلزامية مثل الربح التشغيلي، مما يحسن قدرة المستثمرين على تحليل البيانات المالية وفهم طبيعة الأنشطة التشغيلية المختلفة للمؤسسات.

2- دراسات باللغات الأجنبية:

أ- دراسة (Lopes, 2026) / بحث منشور	
Redefining Financial Performance Reporting under IFRS 18: Evidence from Euronext 100 companies التحديات والحواجز التي يواجهها المحاسبون الماليون في الامتثال لمعايير المحاسبة القائمة على المبادئ في البلدان النامية.	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى فحص كيف يمكن أن يؤثر الانتقال من المعيار "IAS 1" إلى "IFRS 18" في عرض الأداء المالي والإفصاح عنه، وقياس مدى جاهزية الشركات المدرجة في Euronext 100 لتطبيق المتطلبات الجديدة قبل بدء التطبيق الإلزامي.	هدف الدراسة
اعتمدت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليلياً ذا طابع مفاهيمي، مدعوماً بتحليل محتوى وتقويم استباقي قبل التطبيق، واستندت إلى عينة شركات "Euronext 100" بتاريخ تثبيت "2026/5/ 31"، مع اقتراح مؤشر تشغيلي لقياس مدى التوافق مع "IFRS 18" عبر أربعة أبعاد هي: هيكل العرض، ومقاييس الأداء المعرفة من الإدارة، والتجميع/التفصيل، وجاهزية التنفيذ.	منهج الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن "IFRS 18" لا يمثل مجرد استبدال فني للمعيار "IAS 1"، بل يعد إصلاحاً جوهرياً في طريقة إيصال معلومات الأداء المالي من خلال فرض مجاميع فرعية محددة، والإفصاح عن مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة، وتعزيز متطلبات التجميع والتفصيل. كما بينت أن بيئة "Euronext 100" تعد ميداناً مناسباً لدراسة هذا التحول بسبب تركيزها العالي من حيث السوق والبلد مع استمرار التنوع القطاعي، وهو ما يجعل المقارنة بين الشركات ذات معنى تحليلي واضح. وأوضحت الدراسة أيضاً أن النتائج الحالية ما تزال تمثل مرحلة تمهيدية قبل التطبيق الفعلي، إذ إن البيانات المتاحة تصلح لوصف العينة وبناء إطار قياس الجاهزية، لكنها لا تكفي بعد لاستخلاص آثار سببية نهائية عن تطبيق "IFRS 18" على مستوى الشركات.	أهم الاستنتاجات
ب- دراسة (Offor and Ezugwu, 2026) / بحث منشور	
IFRS 18 Adoption on Corporate Financial Reporting Practices in Nigeria أثر تبني المعيار IFRS 18 في ممارسات التقارير المالية للشركات في نيجيريا.	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى فحص أثر تبني "IFRS 18" في ممارسات التقارير المالية للشركات في نيجيريا، مع التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية هي: عرض المجاميع الفرعية للربح التشغيلي، وتصنيف الإيرادات والمصروفات، والإفصاح عن مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة، وبيان أثر هذه الأبعاد في موثوقية التقارير المالية.	هدف الدراسة
اعتمدت الدراسة منهج المسح المقطعي ذي الطابع الكمي، وجمعت البيانات من المحاسبين المهنيين في وقت واحد باستخدام استبانة إلكترونية منظمة. كما تكون مجتمع الدراسة من "2,557" محاسباً مهنيًا في "74" مكتباً محاسبياً في جنوب شرق نيجيريا، وبلغت العينة "346" مفردة.	منهج الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن تبني "IFRS 18" يؤثر إيجابياً ومعنوياً في موثوقية التقارير المالية في نيجيريا، إذ كان لعرض المجاميع الفرعية للربح التشغيلي أثر موجب ومعنوي، كما كان لتصنيف الإيرادات والمصروفات أثر موجب ومعنوي، في حين كان الإفصاح عن مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة هو الأقوى تأثيراً. وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق "IFRS 18" يعزز جودة شفافية ومصداقية التقارير المالية من خلال تحسين الهيكل والعرض والتصنيف والإفصاح، بما يدعم القوائم المالية الأكثر فائدة لاتخاذ القرار من قبل المستثمرين والمنظمين وسائر أصحاب المصلحة.	أهم الاستنتاجات

3- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تأتي الدراسة الحالية في سياق الجهود المستمرة لتطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية "IFRS" ودورها في تحسين جودة وشفافية التقارير المالية. على الرغم من الكم الكبير من الدراسات التي تناولت تأثير المعايير الدولية المختلفة على الأسواق المالية، إلا أن التركيز على معيار "IFRS 18"، الذي صدر بصيغته التلخيصية في نيسان عام "2024" و إصدار النسخة النهائية منه في عام "2025"، لا يزال دراسات محدودة عن تقييم إمكانية تطبيق معيار "IFRS 18" في الواقع العملي، وبالتالي يمثل الدراسة الحالية إسهاماً في الأدبيات المحاسبية، خاصة أن تطبيق الافتراضي للمعيار تتزامن مع المرحلة الانتقالية بين إصدار الصيغة التلخيصية للمعيار وإصدار النسخة النهائية، مما يجعل البحث الحالي يساهم في سد فجوة بحثية مهمة، من خلال التطبيق الافتراضي للمعيار على مصرفين من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، كما تقدم هذه الدراسة رؤية شاملة تساعد في فهم تأثير معيار "IFRS 18"، ليس فقط في تحسين التقارير المالية، بل أيضاً في تعزيز شفافية الأسواق المالية العراقية وقدرتها على مواكبة المعايير الدولية.

مقارنة هذه الدراسة مع الدراسات السابقة :

تبين الدراسة "الشرف 2024" أن تطبيق "IFRS 18" يعزز الشفافية والإفصاح وجودة التقارير المالية، مما يحسن الأداء المالي رغم تحديات التطبيق للشركات المدرجة. وتبين من أن دراسة "الجندي 2024" ركزت على تحليل تطبيق معيار "IFRS 18" دون الأخذ بنظر الاعتبار تأثيرها على تقييم الاداء المالي. إلا أن الدراسة الحالية ركزت على العرض و الإفصاح في القوائم المالية في "IFRS 18" وتأثيرها على تحسين مؤشرات الاداء المالي.

وتبين أيضاً دراسة كل من "Lopes, 2026" و "Offor and Ezugwu, 2026" أن تطبيق "IFRS 18" يساهم في تحسين جودة التقارير المالية في بيئة الشركات، إلا أن الدراسة الحالية ركزت على العرض و الإفصاح في التقارير المالية في ظل IFRS 18 وتأثيرها على تحسين الاداء المالي للمصرفين المدرجين في سوق العراق للاوراق المالية "مصرف بغداد و المصرف الأهلي العراقي" فضلاً عن الاختلاف في الفترة الزمنية لهذه الدراسة.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً: مفهوم و تعريف التقارير المالية و خصائصها.

1- مفهوم وتعريف التقارير المالية :

يعتبر التقارير المالية وسيلة اتصال ما بين المؤسسة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المؤسسة إلى المستفيدين ومنها: "قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الأرباح المحتجزة، تقرير مراقب الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، تقرير الإدارة التنفيذية". (الوقاد و أحمد، 2011: 58).

تعرف التقارير المالية بأنها "التقارير المحاسبية التي تكون ذات أهمية كبيرة بوصفها المصدر الرئيس للمعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف الخارجية والداخلية والتي تحتوي على مجموعة من البيانات التي من خلالها يستطيع المستخدم التعرف على الوضع المالي للمؤسسات وتحديد مخاطر وضمان استمرارية نشاط المؤسسة" التقارير المالية تعد بطريقة موجزة ومفهومة و ملائمة لعملية اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة. (فرج، 2023: 173).

وتعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يتم به تحليل أداء المؤسسات من خلاله يمكن التعرف على نشاط المؤسسة ونتيجة الأعمال من الربح والخسارة، ووسيلة الاتصال الرئيسية مع أصحاب المصالح لتوضيح أداء المؤسسة ومتابعة حركة نمو الاستثمارات و تحديد الاتجاهات الرئيسية في اتخاذ القرارات. (توفيق، 2023 : 180).

و يعرف أيضاً القوائم المالية هو "توفير معلومات مالية عن أصول والتزامات وحقوق الملكية والمصروفات والدخل الخاصة بالمؤسسة والتي تكون مفيدة لمستخدمي التقارير المالية في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وفي تقييم إشراف الإدارة على الموارد الاقتصادية للجهة". تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية على: "قائمة المركز المالي، قائمة الأداء المالي لفترة التقرير، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، ملاحظات عن الفترة المشمولة بالتقرير، معلومات مقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة، وقائمة المركز المالي كما في بداية الفترة السابقة إذا قامت المؤسسة بتطبيق سياسة محاسبية بأثر رجعي أو أعادت تصنيف البنود في قوائمها المالية". (شرف، 2024: 943).

التي تتوافر له، مقدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات؛ مستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار... وهكذا. فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أي من هاتين الخاصيتين "الملائمة والتمثيل الصادق" فلن تكون مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين. (الشيرازي 1990: 195-196).

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تلك الخصائص والمميزات التي تجعل من قيمة المعلومات كبيرة من وجهة نظر مستخدميها، ويعد هذا المصطلح حديثاً نسبياً، ويستخدم عموماً للتمييز بين المعلومات المحاسبية الجيدة "التي تساهم في اتخاذ القرارات بنجاح"، والمعلومات المحاسبية الأقل أهمية، بناءً على ذلك بات من الضروري على معدي التقارير المالية اختيار السياسات و البدائل المحاسبية المتاحة التي ترفع من هذه القيمة، مما يعني ان يكون اعداد التقارير دائماً على علاقة وثيقة باتخاذ القرارات. وهي حلقة وصل تربط بين أهداف الإبلاغ المالي من ناحية، ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى. (الاسكاف و شهيد، 2018: 252).

يقسم الاطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة الى مجموعتين :

أ- الخصائص النوعية الأساسية وتشمل الخاصيتان التاليتان:

- الملاءمة (Relevance)

"المعلومات المالية الملائمة هي المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، وتكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار معين إذا كانت تتضمن قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما". وحتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة، يجب أن تكون ذات صلة مباشرة بالقرار، وبالتالي تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرقا فيها، من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة. "وتعتبر المعلومات المالية ملائمة وقادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية Predictive Value أو القيمة التأكيدية Confirmatory Value أو كلاهما". ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا أمكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمؤسسة في الفترات القادمة، وكذلك لتقييم قدرة المؤسسة على

وعرفت التقارير المالية من قبل (أبو نصار و حميدات) بأنها "عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة و أدائها خلال فترة معينة، و تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات حول نتيجة اداء المؤسسة ومركزها المالي و تدفقاتها النقدية بحيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة". (أبونصار و حميدات، 2024: 29)

يمكن تعريف التقارير المالية على أنها مجموعة القوائم و الكشوفات مالية تعرف فيها المعلومات المحاسبية و المالية التي تعدها المؤسسة بشكل منتظم "دوري" لتقديم رؤية شاملة لأدائها المالي ومركزها النقدي. ويشمل تلك التقارير المالية الرئيسية: "قائمة الدخل و المركز المالي و التدفقات النقدية و الأرباح المحتجزة والملاحظات والتفسيرات و الايضاحات التي تشرح السياسات المحاسبية المتوافقة وتقارير التدقيق وتقارير مجلس الإدارة وتقارير الإدارة التنفيذية وخلفية الأرقام والبيانات المالية". إن الغرض الرئيسي من إعداد التقارير المالية هو تلبية متطلبات مجموعة واسعة من المستخدمين، بما في ذلك المستثمرين والمؤسسات المالية وجهات الرقابية والمدراء الداخليين، مما يمكن كل طرف من تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية وقياس مستوى المخاطر والفرص. تعد التقارير المالية أداة محورية في بناء الثقة وتعزيز المصداقية المؤسسية وإتاحة قاعدة معرفية يمكن لصانعي القرار من خلالها التخطيط للمستقبل واستخدام الموارد بفعالية. ان التقارير المالية الأوسع نطاقاً من قوائم المالية، فهي تقارير تتضمن كل المعلومات التي تقوم المؤسسات بأعدادها وتقديمها دورياً في شكل قوائم مالية أو غيرها من أشكال.

2- خصائص التقارير المالية

أن خصائص جودة التي يجب أن تتوفر في التقارير المالية لكي تتصف بالجودة لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية لهذه المعلومات مثل (الملائمة والتمثيل الصادق)، وإنما يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بمستخدمي القرارات "مستخدمي معلومات". ففائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي يواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات السابقة

ب- الخصائص الداعمة (المعززة) للنوعية المعلومات المالية و تشمل ما يأتي:

- القابلية للمقارنة Comparability

تشير القابلية للمقارنة إلى إمكانية مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة عبر فترات زمنية مختلفة أو مقارنتها بمؤسسة أخرى. وتعد القابلية للمقارنة ضرورية لتقييم الأداء وتحديد الاتجاهات، وهي تعتمد بشكل كبير على توحيد السياسات المحاسبية واستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ضعف هذا البعد يؤدي إلى تشوية التحليل المالي ويضعف من استخدام التقارير لأغراض التقييم. وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" 2018 إلى أن "القابلية للمقارنة تحسن من كفاءة الأسواق المالية وتسهم في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة" (عبدالغفار و الآخرون، 2025: 281).

- القابلية للفهم Understandability

أن تعرض المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بصورة واضحة و مفهومة للمستخدمين، و ليس من صعب فهمها أي دون تعقيد أو غموض. (مراد، 2025: 378).

- القابلية للتحقق Verifiability:

تسهم قابلية التحقق من الصحة في تعزيز طمأنة المستخدمين بأن المعلومات تعبر بصدق عن الظاهرة الاقتصادية التي يراد التعبير عنها. "تعني قابلية التحقق من الصحة أنه بإمكان المراقبين المختلفين، الذين يكونون على قدر من المعرفة والاستقلال، الوصول إلى توافق في الآراء، ليس من الضروري أن يكون اتفاقاً كاملاً، على أن وصفاً معيناً يعد تعبيراً صادقاً". ولا يلزم أن تظهر المعلومات الكمية في صورة تقدير لمبلغ محدد حتى يمكن التحقق من صحتها، بل يمكن أيضاً التحقق من نطاق من المبالغ المحتملة ومن الاحتمالات المتعلقة بها. يمكن أن يكون التحقق مباشراً أو غير مباشر. والمقصود بالتحقق المباشر التحقق من مبلغ أو من تعبير آخر من خلال الرصد المباشر. (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2018: 15).

مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة. أما القيمة التأكيذية فتتحقق في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية راجعة (عكسية) حول التقديرات السابقة، "سواء من خلال تأكيدها أو تعديلها". ومن المعلوم أن هناك تداخلاً بين الدورين التنبؤي والتأكيدي، إذ إن المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وفي الوقت نفسه تساعده على التنبؤ بالمستقبل. (ابو نصار، 2024: 6-7).

- التمثيل الصادق Faithful representation :

"تعرض وتمثل التقارير المالية للأغراض العامة الظواهر الاقتصادية بالأرقام والكلمات (معلومات وصفية)، ويجب أن تكون المعلومات المالية ليس فقط ملائمة، وإنما تمثل وتعرض بصدق الظواهر والأحداث التي تهدف إلى التعبير عنها". ويقصد بالتمثيل الصادق أن تمثل المعلومات المالية وتعبر عن جوهر الظواهر والأحداث الاقتصادية بدلاً من الشكل القانوني لها فقط، وذلك وفق "خاصية الجوهر فوق الشكل Substance over Form". فعلى سبيل المثال، يعد إعداد القوائم المالية الموحدة هو تعبير عن الأحداث الاقتصادية وفق جوهر الاقتصادي، باعتبار أن المؤسسة التابعة خاضعة لسيطرة المؤسسة الأم وتعامل باعتبارها جزءاً من الوحدة الاقتصادية، وليس وفق الشكل القانوني الذي يمنحها شخصية اعتبارية مستقلة. وحتى تكون المعلومات المالية ذات تمثيل صادق، يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المؤسسة، وأن تصور الظواهر التي تهدف إلى التعبير عنها تصويراً حقيقياً يعكس الواقع الاقتصادي. أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المنفذة عن الظواهر التي تمثلها، ولتحقيق ذلك ينبغي أن تتصف وتنجز الصفات الآتية: "أن تكون كاملة Complete ، ومحيدة Neutral، وخالية من الأخطاء Free from Error". ولا يتوقع أن تتحقق هذه الصفات بصورة كاملة، وإنما المقصود هو تحقيقها إلى أقصى قدر ممكن. وتعني خاصية كاملة أن تتضمن المعلومات المالية كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات للأحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية، بينما تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة. (ابو نصار، 2024: 9-7).

- التوقيت المناسب : Timeliness

تعنى توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب، بحيث تكون هذه المعلومات قادرة على التأثير في القرار قبل اتخاذه أو أثناء عملية اتخاذه. (كشمير، 2025: 325).

يمكن استنتاج مما سبق أن الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، وفق الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، تهدف إلى تعظيم منفعة القوائم المالية لمستخدميها عبر تحقيق بعدين مترابطين: خصائص أساسية تجعل المعلومات مفيدة جوهرياً "الملاءمة والتمثيل الصادق"، وخصائص داعمة "معززة" تزيد من فاعلية هذه المنفعة وتحسن استخدامها "القابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب". و أن توافر الملاءمة وحدها أو التمثيل الصادق وحده لا يكفي لإنتاج معلومات نافعة، إذ لا تتحقق "المعلومة المالية المفيدة" إلا باقتران الملاءمة بالتمثيل الصادق، ثم تعزيز ذلك عبر الخصائص الداعمة التي تسهل تحليل المعلومات وتفسيرها والتحقق منها في الوقت الملائم لاتخاذ القرارات. وبناء عليه، فإن تحسين جودة التقارير المالية يتطلب صياغة وعرض وإفصاحاً يوازن بين: "صلة المعلومات بالقرار وقدرتها على التنبؤ (التأكيد)"، صدق تمثيلها للواقع الاقتصادي، قابلية استخدامها عملياً من خلال المقارنة والفهم والتحقق والتوقيت المناسب.

ثانياً : العرض و الإفصاح في التقارير المالية في ظل كل من " GAAP و IFRS":

تشير مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً "GAAP" إلى مجموعة من قواعد ومعايير وإجراءات المحاسبة التي يصدرها ويجري تعديلها بشكل متكرر من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" وتضمن هذه المبادئ الاتساق والدقة والشفافية في التقارير المالية. (<https://www.investopedia.com/2025-11>).

أما معايير الإبلاغ المالي الدولية "IFRS"، والتي أعلن عنها مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة "2001"، ما هي إلا معايير المحاسبة الدولية سابقاً والتي خضعت لإجراءات تعديل لتصبح في شكلها الحالي كمعايير لإبلاغ المعلومة المالية الدولية. (سامية، 2009-2010: 23).

حيث تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية "IASB" عام "1973" اثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في كل من "استراليا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، والمملكة المتحدة، وإيرلندا، والولايات المتحدة" وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية و أن تدعم قبولها و التقيد بها وتعزيز العالقة بينها و بين الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC". وهي الهيئة ذات المسؤولية والأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية. وقد قامت بإصدار "41" معياراً محاسبياً دولياً حتى ما قبل عام "2000". وفي عام "2000" تم إعادة هيكلة لجنة المعايير و النظام الأساسي لها و تم تسمية مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" الذي اعتبر بدءاً من نيسان "2001" هو المسئول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية بدال من لجنة المعايير حيث تبنى هذا المجلس جميع المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية كما قام المجلس عام "2002" بإعادة تسمية "الجنة التفسيرات القائمة" "SIC" و تبديل هذه التسمية إلى "لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإبلاغ المالي" "IFRIC" تهدف إلى تفسير وتوضيح المعايير المحاسبية القائمة إضافة إلى تقديم إرشادات وتوجيهات بشكل دائم حول معايير المحاسبة الدولية القائمة و حول معايير الإبلاغ المالي الدولية. وقد أصدر المجلس "8" معايير جديدة. بدأت عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية عام "1973" من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية "IASB" ومقرها لندن، حيث أصدرت اللجنة "41" معيار باسم معايير المحاسبة الدولية حتى عام "2000". وفي عام "2001" تم تأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" والذي استلم مهام لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث وافق مجلس معايير المحاسبة الدولية على ابقاء كافة المعايير والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة سارية المفعول، كما قام المجلس بتغيير مسمى المعايير إلى اسم المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRSs" والتي بلغ عددها 18 معياراً حتى الآن. (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2024).

يمكن القول إن معايير الإبلاغ المالي الدولية "IFRS" تمثل إطاراً محاسبياً عالمياً موحداً يتكون من مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB"، وتنظم كيفية إعداد التقارير المالية وعرضها. وتشترك مختلف

2. الالتزامات: هي تعهدات حالية على المنشأة نتيجة الأحداث السابقة، ومن المتوقع أن يتطلب سدادها تدفقات نقدية خارجة من الموارد التي تمتلكها المؤسسة والتي تنطوي على منافع اقتصادية.

3. حق الملكية: هي الرصيد المتبقي من الأصول بعد خصم كافة الالتزامات، وتتضمن تصنيفات فرعية مثل رأس المال، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات.

4. الدخل: هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل تدفقات نقدية داخلية، أو زيادات في الأصول أو نقص في الالتزامات، مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية.

5. المصروفات: هي نقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، على شكل تدفقات نقدية خارجة أو نقص في الأصول أو تكبد الالتزامات، مما ينشأ عنها نقص في حق الملكية. (رزق وعقيلي، 2024: 739-740).

يحدد معيار "IAS 1" العرض العام متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية مجتمعة و متطلبات عرض المعلومات في كل قائمة على حدة، وفيما يلي تفصيل لهذه المتطلبات.

1- المجموعة الكاملة للقوائم المالية: تتكون المجموعة الكاملة للقوائم المالية مما يلي:

أ- قائمة المركز المالي.

ب- قائمة الدخل.

ج- قائمة التدفق النقدي.

د- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال أو قائمة الأرباح المبقاة مع الإفصاح عن التغيرات الأخرى في حقوق أصحاب رأس المال في إيضاحات القوائم المالية. وتمثل هذه القوائم وما يرفق بها من إيضاحات الحد الأدنى الضروري لعرض المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفق النقدي.

2- ترتيب عرض القوائم المالية: يجب عرض القوائم المالية وفقاً للترتيب الآتي:

أ- قائمة المركز المالي.

ب- قائمة الدخل.

ج- قائمة التدفق النقدي.

د- قائمة الأرباح المبقاة أو قائمة التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال.

هـ- إيضاحات القوائم المالية. (معيار العرض والإفصاح العام، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2011: 406)

التعريفات في التأكيد على أن "IFRS" ترمي إلى تحقيق الشفافية والاتساق وإمكانية المقارنة بين البيانات المالية للشركات على مستوى دولي، وذلك من خلال تقديم إرشادات واضحة لمعدّي القوائم المالية حول كيفية الاعتراف بالعمليات المالية وقياسها والإفصاح عنها. ويسهم الالتزام بهذه المعايير في تعزيز موثوقية المعلومات المالية ورسالتها، مما يساعد المستثمرين والأطراف ذات العلاقة على اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة وموحدة وقابلة للفهم.

أن العرض المالي هو الطريقة التي يتم بها ترتيب وعرض عناصر القوائم المالية "الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات، والمصروفات" وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة، فالعرض لا يقتصر فقط على تسجيل العمليات المالية بل يمتد إلى كيفية تنظيمها في صورة قوائم مفهومة وقابلة للمقارنة، ويشمل هذا العرض مجموعة كاملة من القوائم المالية تتمثل في: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، كما تعرض الملاحظات التوضيحية على القوائم المالية بشكل سردي أو شكل جداول. (الورداني و الآخرون، 2025: 825-826).

العرض في التقارير المالية هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات المهمة الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية والتي لا تملك مصدر آخر للحصول منه على هذه المعلومات، بحيث تعكس قائمة المركز المالي الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، وتعكس قائمة الدخل أداء الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح، كما تعكس قائمة التدفقات النقدية قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها من أنشطتها المختلفة، ولضمان عدالة العرض في هذه القوائم يجب على المؤسسة أن تعمل على الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية. (المغربي، 2024: 205).

عرض المعلومات المهمة للمستثمرين، والدائنين، وغيرهم، بطريقة تتيح التنبؤ بقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل، وقدرته على الاستمرار. (الجاسر، 2021: 451)

عناصر القوائم المالية: يمكن تحديد اهم عناصر القوائم المالية بما يأتي :

1. الأصول: هي موارد تسيطر عليها المنشأة نتيجة الأحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينجم عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة.

يشير الإفصاح المحاسبي إلى عملية تقديم المعلومات المالية وغير المالية ذات الصلة والموثوقة في التقارير والقوائم المالية للمؤسسة، بهدف تزويد المستفيدين "كالمستثمرين، والدائنين، والمحليين" بالبيانات اللازمة لاتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة. يهدف الإفصاح إلى تحقيق الشفافية والمساءلة، وتقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة. (ميلاد و ابو شعفة، 2025: 559)

ويستنتج مما سبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه عملية منظمة لعرض ونشر المعلومات المالية وغير المالية في القوائم المالية وما يلحق بها من إيضاحات وملاحظات وجدول، بما يحقق الشفافية ويعكس بصدق الواقع الاقتصادي للمؤسسة دون تضليل، ويزود المستخدمين الخارجيين ذوي العلاقة بالمعلومات الملائمة والموثوقة وفي الوقت المناسب لدعم قراراتهم الاقتصادية، مع بيان السياسات المحاسبية المتبعة وأي تغيير يطرأ عليها.

ويمكن تحديد أهم أنواع الإفصاح بما يأتي: (عبد الحساني و الاخرون، 2020: 384-382)

1- الإفصاح الوقائي:

ينبع الإفصاح الوقائي نتيجة التوجه المعلوماتي للقوائم والتقارير المالية إلى المساهمين والمستثمرين، وكان مفهوم المستثمر العادي مبرراً لإصدار قائمتين ماليتين تقليديتين فقط هما قائمة المركز المالي وقائمة الدخل إذ يتضمنان إفصاحاً محاسبياً كافياً لجعل تلك القوائم المالية غير مضللة بالنسبة لهم، ولقد أفرزت هذه الفترة إفصاحاً يعرف لدى الكتاب والباحثين في نظرية المحاسبة باسم "الإفصاح التقليدي أو الوقائي"، إذ إن القاعدة الأساسية له يجب أن يتم الإفصاح في التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة، وترتيباً على ذلك فإن المعلومات المالية يجب أن تكون على أعلى درجة ممكنة من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها، إذ يتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور الآتية:

أ- التغيير في طبيعة الوحدة الاقتصادية.

ب- السياسات المحاسبية.

ج- التغيير في التطبيقات المحاسبية.

د- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.

و يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم لعدة أغراض، ويعتبر الإفصاح المحاسبي المتسم بالجودة العالية ضمان أساسي لسير عمل أسواق المال بشكل جيد، كما أن أسواق المال تعتمد بشكل أساسي على قواعد الإفصاح المتبعة والتي يجب أن تكون معتمدة على معايير الجودة، بحيث تعطي المستثمرين الثقة في مصداقية التقارير المالية. وقد اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه، فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب توييب وعرض المعلومات في هذه القوائم، وإنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة ومصداقية لأرقام المعروضة في هذه القوائم. بمعنى الكشف عن جميع المعلومات والبيانات المالية اللازمة لجميع الفئات التي تستخدمها والتي يتم نشرها من خلال القوائم المالية وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وعن أي تغيير يطرأ عليها. (احمد، 2024: 106)

الأفصاح هو عملية تقديم المعلومات المحاسبية وتوصيلها إلى المستفيدين بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل، وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من قبل الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات المحاسبية، وكذلك يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات. (بو سماعة 2020: 55)

يعتبر الإفصاح المحاسبي "disclosure Accounting" الأداء الأساسية و الفعالة لإثراء قيمة و منفعة البيانات و المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية و إيصال نتائج الأعمال لمستخدمي القوائم المالية و دعم قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية و غيرها. (عبد اللّوي و الاخرون، 2020: 133)

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه الإجراءات التي تتيح للمؤسسات نشر المعلومات المالية، وغير المالية لفهم أدائها ووضعها المالي. بهدف تعزيز الشفافية، وبناء الثقة مع المستثمرين. علي أن تتضمن القوائم، والتقارير المالية. المعلومات التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار. وذلك لإعطاء صورة واضحة لمستخدمي القوائم المالية عن الوضع الحالي للمؤسسة معدة التقرير. (احمد، 2024: 131)

هـ- المكاسب والخسائر المحتملة.

و- الارتباطات المالية.

ي- الأحداث اللاحقة.

إذ إن الهدف من الإفصاح الوقائي هو حماية المستثمر العادي الذي لديه معرفة محدودة باستخدام المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال التخلص من الأضرار التي تصيب هذا المستثمر من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل، إذ إن الإفصاح الوقائي أو التقليدي يعتمد على مفهوم الإفصاح الشامل كما هو في النموذج المحاسبي المعاصر، عموماً المحور الأساسي لتحديد مضمون وأدوات هذا الإفصاح الوقائي

2- الإفصاح الإعلامي (التثقيفي):

ظهر هذا النوع "الإعلامي" من الإفصاح لغرض الإفصاح الكافي والملائم "للمعلومات المالية" وذلك لاتخاذ القرارات الملائمة والهادفة، ومن الأمثلة لهذه المعلومات هي الإفصاح عن مكونات الموجودات الثابتة والإنفاق الرأسمالي والإفصاح عن التطور التاريخي للأمور المالية والتقارير القطاعية "Segmental reporting" والتقارير المرحلية "Interim reporting" والإفصاح عن التغيرات في مستوى الأسعار والإفصاح عن التنبؤات المالية "Financial forecast" والإفصاح عن العناصر العادية وغير العادية بينهما عند إعداد القوائم المالية والإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف ومكاسب وخسائر التغيرات في المعدلات الأجنبية والإفصاح عن السياسات المستخدمة والطرق لحساب الفرق في العملات والمعاملات الأجنبية. وفيما يلي توضيح لأهم أنواع الإفصاح التثقيفي وكالاتي: (رؤوف، 2025: 118) (نواره، 2025: 11)

1- الإفصاح الكامل (الشامل)

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2- الإفصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن. (الحراكي، 2019: 433)

3- الإفصاح الكافي

يقصد به الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات التي لا بد من الإفصاح عنها كمجموعة ضمن القوائم والتقارير المالية، إذ أن هذا النوع من الإفصاح يعد أكثر شيوعاً في الاستعمال، ولكنه يفترض أدنى مقدار من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف القوائم المالية وذلك بكونها غير مضللة. (هشام وأمين، 2020: 8)

تبين مما سبق أن هناك اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح المستخدمين لتلك المعلومات، والذي ينتج عن الاختلاف في أهداف المستخدمين من استخدامهم لتلك المعلومات، ولذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من الأطراف ذات العلاقة "المستخدمين" رغباته واحتياجاته الكاملة.

ثالثاً: مفهوم و تعريف الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي الجيد أحد الأسس الرئيسية لضمان استمرارية المؤسسات واستدامتها، إذ يسهم في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المالية المتاحة من خلال إدارتها بكفاءة وفعالية عالية. هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكلفة، حيث يجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي، وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل عالٍ من المردودية وتقليل التكلفة إلى أدنى حد ممكن. (لعور، 2025: 17)

يستنتج مما سبق أن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بكفاءة وفعالية، عبر تعظيم الربحية والنمو مع التحكم في المخاطر المالية وضمان الاستقرار والاستمرارية. يعكس ذلك قدرة المؤسسة على إدارة مواردها المالية واستغلالها الأمثل بما يحقق توازناً بين السيولة والربحية وهيكل التمويل.

رابعاً: مؤشرات تقييم الأداء المالي وأهدافه

لغرض تقييم يعني من قيم الشيء، يقيمه تقيماً أي قدره، ثمناً، جرده حسابياً. أما تقييم الأداء المالي فهو قياس أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه، واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل. اصطلاحاً: تقييم الأداء هو العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نقاط القوة والضعف، مع تحديد أسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الأداء في ضمان بقاء الإستمرار للمؤسسة. (صليحة، 2014: 7)

في الأعمال التنافسي، أصبحت مؤشرات قياس الأداء المالي "Financial Performance Indicators" أداة أساسية لتقييم صحة المؤسسة، حيث توفر رؤية دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مدعومة بمعايير دولية مثل "IAS 1" و "IFRS 18". تمكن هذه المؤشرات الإدارة من تحليل الجوانب الرئيسية للأداء، مثل الربحية والكفاءة والسيولة، مما يعزز الشفافية ويقلل من المخاطر. يركز هذا القسم على أبرز مؤشرات قياس الأداء المالي وأهدافها الرئيسية، مع الاستناد إلى تطبيقات عملية في القطاع المصرفي العراقي، إذ تمثل احتساب "قياس" الكفاءة التشغيلية للمؤسسة من أهم النسب التي يعتمد عليها في تحسين الأداء المالي كما يلي:

تمثل الكفاءة التشغيلية أو الكفاءة الإنتاجية العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المتحققة. إذ يمكن زيادة المخرجات على أساس كمية من المدخلات أو تقليص المدخلات المستخدمة من أجل الوصول إلى حجم معين من المخرجات، وبالتالي تعبر عن غياب الإسراف وتوظيف الموارد المادية والبشرية المتاحة، وتقاس بالنسبة التالية:

كما يعد الاداء المالي بانه وصف لوضع المؤسسة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الأصول، الخصوم وصافي الثروة. (ريان وسهيلة، 2025: 17)

يستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء، وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار أو حصة السهم من الأرباح. إن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هي الدخل والمصروفات. وإن الاعتراف بالدخل والمصروفات وقياسهما وبالتالي الربح يعتمد جزئياً على مفهومي رأس المال والحفاظ على رأس المال المستخدم من قبل المنشأة لإعداد بياناتها المالية. (الحميدات، 2014: 17).

و يعرف الاداء المالي بانه يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية المتاحة بكفاءة وفعالية. من خلال:

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول وخصوم ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي؛

- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه موردها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطيء لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي؛

- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.

هو قدرة الشركة على تحقيق نمو مستدام في الإيرادات والأرباح مع الحفاظ على استقرارها المالي، ويتم تقييمه من خلال تحليل معدلات النمو في المبيعات والأرباح الصافية. (عبدالله، 2024: 164)

(يونس، 2021: 322) (الجرجاوي، 2008: 60-61) (غانم، 2024: 122-123) (شرف، 2024: 955)

الكفاءة الإنتاجية = الناتج المجدي لعوامل الإنتاج ÷ تكلفة كل عامل إنتاج

1- معدل العائد على الأصول (ROA): Return On Assets

تشكل الأصول أساس دخل أو عائد العمليات التشغيلية في البنك، إذ يتناسب إجمالي العائد طردياً مع حجم الأصول المستثمرة في القروض والاستثمارات البنكية، ويعبر عن العائد لفترة زمنية معينة "سنة واحدة" بالمبالغ الإجمالية لاستغلال البنك ما لديه من أصول ومدى الكفاءة التي يتمتع بها في استغلالها، وإجمالاً يقاس معدل العائد على الأصول وفقاً للصيغة التالية:

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط مجموع الأصول

ويقاس معدل العائد على الأصول مدى كفاءة إدارة البنك وقدرته على تحقيق أرباح صافية من توظيف أصول البنك في القروض والاستثمارات، وهو يعد مقياساً كلياً ومعبراً عن أداء البنك.

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): Return On Equity

يقاس هذا المعيار نسبة العائد على حق الملكية ما يحصل عليه المالكون من استثمارهم لأموالهم من نشاطات البنك، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة البنك، وأيضاً يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية "درجة اعتماد البنك على الاقتراض"، وانخفاضها يشير إلى اعتماد البنك تمويلاً متحفظاً بالقروض، وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط مجموع حقوق

3- هامش صافي الفوائد (Net Interest Margin (NIM

هو نسبة الفرق بين دخل الفائدة ومصاريف الفائدة (أي الفرق بين الإيرادات من الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة) مقسوماً على الأصول المربحة "الودائع والديون"، حيث يحدد هذا المؤشر كفاءة الإدارة في تسخير أصول البنك وخصومه بما يحقق لها أفضل ربح ممكن حتى ينعكس ذلك على زيادة ربحية البنك، ويتم حسابه كالتالي

ويقصد بالكفاءة التشغيلية أو الإنتاجية للمؤسسة: الكفاءة التشغيلية – الكفاءة الإنتاجية – الكفاءة الاقتصادية.

وتتحقق الكفاءة التشغيلية المثلى عندما تكون هذه النسبة متساوية، ويحقق ذلك عندما يساعد الناتج المجدي لعوامل الإنتاج تكلفة كل عامل إنتاج.

حيث تتضمن العملية الإنتاجية أو التشغيلية جانبين: الجانب الأول يمثل في كمية المخرجات الناجمة عن استخدام كمية من المدخلات، والجانب الثاني تكاليف هذه المدخلات. (بن ساسي و بن حيلة، 2023: 3).

العديد من الاستراتيجيات والتقنيات المستخدمة لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تقديم سلع ذات جودة عالية للعملاء بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة وفي الوقت المناسب. (زغبة و أحلام، 2020: 291)

وتعرف على أنها تلك العلاقة بين مقدار الموارد المستخدمة والنتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات أو خفض كمية المدخلات المستخدمة لتحقيق حجم معين من المخرجات، وتقدر عادة بنسبة المخرجات الفعلية على أقصى حد من المخرجات انطلاقاً من نفس الموارد المتاحة. (أحمد، 2020: 5).

ويمكن القول أن الكفاءة التشغيلية تمثل الركيزة الأساسية لتحسين الأداء المالي في المصارف التجارية، حيث تسهم في تطبيق معيار "IFRS 18" من خلال تحسين العرض والإفصاح في التقارير المالية عبر تقليل التكاليف التشغيلية وتعظيم العوائد من الموارد المتاحة.

بما أن معيار الإبلاغ المالي الدولي "IFRS 18" يهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية كأحد عناصر الأداء المالي لذلك يتم تصنيف النسب إلى تقيس الكفاءة التشغيلية بما يأتي: (نعمون، 2019: 37-38)

4- هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات:

مؤشر منفعة الأصول (AU) = إجمالي الإيرادات / إجمالي
الأصول الملكية

هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات =
الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات /
إجمالي الإيرادات

خامساً : متطلبات تطبيق IFRS 18:

5- هامش الربح (Operating Margin):

يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف و يحسب
وفقا للمعادلة الآتية

مؤشر هامش الربح = صافي الدخل الشامل (بدون اخر) /
إجمالي الإيرادات

6- مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرفع المالي Equity

:Multiplier (EM)

يعرف الرفع المالي بأنه الاستعانة بأموال الآخرين من اجل تحقيق
أرباح إضافية يستفيد منها مالك المؤسسة، أي اعتماد المؤسسة على
عمليات الاقتراض للقيام بتمويل عملياتها سعيا منها لتحقيق عائد

يترتب عليه زيادة في أرباح المؤسسة، أي زيادة درجة الرفع المالي
تكون بازدياد استخدام مصادر التمويل الخارجي و يحسب وفقا للعلاقة
الآتية:

مؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM) = إجمالي
الأصول / أجمالي حقوق الملكية الملكية

7- مؤشر منفعة الأصول (AU) Assets Utilization: يعكس

هذا المؤشر الاستغلال الامثل للأصول بمعنى آخر إنتاجية الأصول و
يحسب وفقا للعلاقة الآتية:

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم "18" هو تحديد متطلبات العرض
والإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للمساعدة في ضمان توفير
معلومات تعكس بأمانة أصول والتزامات وحقوق الملكية والدخل
والمصروفات.(شرف، 2024: 942-943).

و يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم "18" إلى تحسين تواصل
الكيانات مع المستثمرين بشأن المعلومات المعروضة في البيانات
المالية. سيؤثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم "18" على
البيانات المالية لجميع الكيانات في مختلف القطاعات. وقد أدى المعيار
الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 إلى تغييرات كبيرة في بيان
الربح أو الخسارة والملاحظات على البيانات المالية، وعدة تغييرات
في بيان التدفقات النقدية، وتغييرات طفيفة في بيان المركز المالي
وبيان التغييرات في حقوق الملكية.(Deloitte,2024:15).

أن تحليل عناصر قائمة الدخل على النحو الذي سارت به لجنة معايير
المحاسبة المالية "IASB" عند اصدارها معيار "IFRS 18" يساهم
في تعزيز الشفافية والافصاح المحاسبي من خلال تحليل الإيرادات
وتحليل للمصروفات على النحو الذي يساهم في عرض جيد للتعاملات
من التشغيل والاستثمار والتمويل. سيطبق هذا المعيار اعتباراً من
"2027/1/1". سيتم سحب "IAS 1" و استبداله بـ "IFRS 18"
ومع ذلك، ستستمر بعض متطلباته العامة الحالية في التطبيق، مثل
المتطلبات المتعلقة بتصنيف الأصول والالتزامات كمتداولة أو غير
متداولة، واعتبارات الاستمرارية. يتم تلخيص المواضيع الرئيسية في
"IAS 1" التي تظل دون تغيير في "IFRS 18" أو يتم نقلها إلى
معايير محاسبة دولية أخرى. (ابراهيم، 2025: 1025-1028)

باختصار، يتمثل دور التقارير المالية في إطار هذا المعيار في تقديم معلومات مالية محسنة تؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل. و يضع معيار الإبلاغ المالي الدولي "18" ثلاثة أصناف جديدة محددة لتقديم هيكل ثابت لقائمة الربح أو الخسارة : **التشغيلي - الاستثماري التمويلي** فضلا عن مجموعتان فرعيتان جديدتان مطلوبتان:

الربح التشغيلي : يعطي صورة كاملة عن العمليات التشغيلية للشركة.

الربح قبل التمويل وضرائب الدخل : يعطي صورة عن أداء الشركة قبل تأثيرات التمويل.

فيما يتعلق بالعمليات التشغيلية فتتكون من جميع الدخل والمصروفات من العمليات التشغيلية للشركة، بغض النظر عما إذا كانت متقلبة أو غير معتادة بصورة أو بأخرى.

أما فيما يتعلق بالعمليات الاستثمارية فيمكن تحديد أهم المصروفات و الإيرادات الاستثمارية بما الدخل والمصروفات من الأصول التي تولد عائدًا بمفردها وبشكل مستقل بدرجة كبيرة عن الموارد الأخرى التي تحوزها المؤسسة:

دخل الإيجار ونواتج إعادة قياس العقارات الاستثمارية.

دخل الفائدة وتغيرات القيمة العادلة على الأصول المالية، مثل أوراق الدين.

توزيعات الأرباح وتغيرات القيمة العادلة على استثمارات حقوق الملكية غير الموخدة. الدخل والمصروفات من المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة والمنشآت التابعة غير الموحدة. الدخل والمصروفات من النقد ومعادلات النقد.

أما فيما يتعلق بالعمليات التمويلية فيمكن تحديد أهم المصروفات و الإيرادات التمويلية بما يأتي: جميع الدخل والمصروفات من الالتزامات في المعاملات التي تقتصر في الحصول على تمويل:

استلام ورد النقد أو الأسهم الخاصة بالشركة نفسها.

التخفيض في الالتزامات المالية.

تتضمن التقارير المالية المجموعة الكاملة للبيانات المالية على: قائمة "أو قوائم" الأداء المالي لفترة التقرير "يتم تقديمه إما كقائمة واحد أو من خلال تقديم قائمة الربح أو الخسارة متبوعًا مباشرة بقائمة منفصل يعرض الدخل الشامل الذي يبدأ بالأرباح والخسائر"؛ قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير؛

قائمة التغيرات في حقوق الملكية لفترة التقرير؛

قائمة التدفقات النقدية لفترة التقرير؛

إيضاحات عن الفترة المشمولة بالتقرير؛

معلومات مقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة على النحو المحدد في المعيار.

قائمة المركز المالي كما في بداية الفترة السابقة إذا قامت المنشأة بتطبيق سياسة محاسبية بأثر رجعي أو قامت بإعادة قائمة البنود في قوائمها المالية بأثر رجعي أو أعادت تصنيف البنود في قوائمها المالية (على افتراض أن ذلك يؤدي إلى معلومات جوهرية). (ملخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "18" "IFRS 18". (2024) IASCF : 4-3)

يستنتج مما سبق أن التقارير المالية وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "18" تمثل مجموعة من القوائم والإفصاحات التي تعدها المؤسسة بهدف تقديم معلومات مالية تعكس بشكل عادل أصولها وخصومها وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات. تركز هذه التقارير على عرض الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة المحددة ومركزها المالي في نهايتها، بالإضافة إلى التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية. كما تتضمن الإفصاحات "الملاحظات" الضرورية لتسهيل فهم المعلومات المقدمة. يهدف المعيار الجديد إلى تعزيز جودة وشفافية الإبلاغ في التقارير المالية، مع التركيز على تحسين جودة الإبلاغ، خاصة فيما يتعلق بالأداء المالي لبيان الدخل وتفاصيل الملاحظات المصاحبة. من خلال توفير مزيد من قابلية المقارنة والوضوح، تتيح هذه التقارير للمستثمرين والمستخدمين الرئيسيين الآخرين تقييم كفاءة إدارة الموارد الاقتصادية للكيان، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات بشأن الإقراض والاستثمار وحيازة الأسهم والديون، بالإضافة إلى ممارسة التصويت وتأثيرهم على سياسات الإدارة.

مثال: القروض المصرفية.

تقديم المجموع الفرعي لربح التشغيل المعرف حديثاً

مصرف الفائدة وتأثيرات التغيرات في معدلات الفائدة من الالتزامات الأخرى:

الالتزامات عقود الإيجار.

الالتزامات المعاشات التقاعدية ذات المنافع المحددة.

فيما يخص بعض المؤسسات، تكون الأنشطة التمويلية والاستثمارية هي أنشطة العمل الرئيسية – مثل المصارف وشركات التأمين.

تدرج هذه المؤسسات ضمن ربحها التشغيلي من الدخل و المصروفات ما تقوم المؤسسات الأخرى بإدراجه ضمن الصنفين الاستثماري أو التمويلي. يقتصر دور أنشطة العمل الرئيسية على تقييم ما إذا كانت المؤسسة: (IASB, 2024: 4-13).

تستثمر باعتبار أن ذلك نشاط عمل رئيسي أو

توفر التمويل للعملاء باعتبار أن ذلك نشاط عمل رئيسي.

تستخدم مقاييس الأداء التشغيلية، مثل صافي دخل الفائدة و صافي النتائج المالية، لتوضيح الأداء التشغيلي خارجياً.

يعد القطاع الذي يتم التقرير عنه أو القطاع التشغيلي الذي يتألف من نشاط عمل واحد و أداء ذلك القطاع مؤشراً مهماً على الأداء التشغيلي للمؤسسة.

أما فيما يتعلق بكيفية عرض و الإفصاح في ظل "IFRS 18" فيمكن ان تحدد بما يأتي:

1- هيكل قائمة الدخل: يتم بيان ما يأتي من المعلومات في هيكل قائمة الدخل:

تحديد ما إذا كان الكيان لديه أنشطة أعمال رئيسية محددة - أي الاستثمار في الأصول و/أو تقديم التمويل للعملاء

تصنيف الإيرادات والمصروفات إلى ثلاث فئات جديدة - أي التشغيل والاستثمار والتمويل

اختيار طريقة لعرض تحليل مصروفات التشغيل

النظر فيما إذا كانت البنود الإضافية و/أو المجاميع الفرعية تتوافق مع المتطلبات الجديدة.

2- مقاييس الأداء الإداري (MPMs)

إعادة النظر وربما تنقيح مقاييس "غير مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً" غير "GAAP" المستخدمة في الاتصالات العامة حيث سيحتاج بعضها إلى الإفصاح عنه كمقاييس أداء إداري في البيانات المالية

ضمان اكتمال مقاييس الأداء الإداري المحددة - على سبيل المثال، تعديل الأنظمة والعمليات، وتنفيذ الضوابط لالتقاط جميع المقاييس ذات الصلة

التحضير للإفصاحات الجديدة في الملاحظات - على سبيل المثال، تقييم احتياجات البيانات، وتغييرات النظام/العملية، وتنسيق التسوية

3- التجميع والتفصيل

تحديد مكان تقديم المعلومات الجوهرية على أفضل وجه في صلب البيانات المالية الأساسية أو في الملاحظات. استخدم أدوار كل منها لتوجيهك

تطبيق الحكم عند تجميع المعلومات والنظر في الخصائص المشتركة مقابل غير المشتركة

إعادة النظر في البنود المسماة "أخرى" - تحديد ما إذا كان يوجد تسمية أكثر إفادة؛ إذا لم يكن الأمر كذلك، التحضير لإفصاحات جديدة في الملاحظات

4- قائمة التدفقات النقدية

استخدام المجموع الفرعي لربح التشغيل كنقطة بداية إذا تم تطبيق الطريقة غير المباشرة

إعادة النظر في تصنيف التدفقات النقدية للأرباح الموزعة والفوائد بناءً على المتطلبات الجديدة.

5- الميزانية العمومية

عرض الشهرة في صلب القائمة.

الدخل والمصروفات من "التزامات التمويل"

تقوم المصارف دائماً بتصنيف الدخل والمصروفات من "التزامات التمويل" "أي الالتزامات التي تنشأ عن المعاملات التي تنطوي فقط على زيادة التمويل" التي تتعلق بتوفير التمويل للعملاء "أي نشاطها التجاري الرئيسي" ضمن فئة التشغيل.

لكن يمكن للمصارف اختيار تصنيف الدخل والمصروفات من "التزامات التمويل" التي لا تتعلق بتوفير التمويل للعملاء إما ضمن فئة التشغيل أو فئة التمويل. إذا لم يتمكن المصارف من التمييز بين الالتزامات التي تتعلق بتوفير التمويل للعملاء وتلك التي لا تتعلق بذلك، فإنه يقوم بتصنيف الدخل والمصروفات من "التزامات التمويل" هذه ضمن فئة التشغيل.

- يظهر أدناه مثال على قائمة دخل لبنك يقدم التمويل للعملاء ويستثمر في الأصول المالية كأنشطة تجارية رئيسية "مثل مصارف تجاري واستثماري)

جدول رقم (2) قائمة الربح أو الخسارة للمصارف

قائمة دخل توضيحية المصارف التجارية والاستثمارية التي تقدم التمويل للعملاء وتستثمر في الأصول المالية			
فئات جديدة	التشغيل	X	إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (بما في ذلك الفوائد على النقد وما في حكمه)
		(X)	مصروفات الفوائد (على الأنشطة التجارية الرئيسية المحددة)
		x	صافي دخل الفوائد
		X	إيرادات الأتعاب والعمولات
		(X)	مصروفات الأتعاب والعمولات
		x	صافي دخل الأتعاب والعمولات
		X	صافي دخل التداول
		X	صافي دخل الاستثمار
		(X)	صافي الربح/(الخسارة) الناتج عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية بالتكلفة المطفأة
		x	إجمالي الدخل
		(X)	خسائر الاضمحلال على الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		(X)	مصروفات منافع الموظفين
		(X)	مصروفات الاستهلاك والإطفاء
		(X)	مصروفات التشغيل الأخرى
المجاميع الفرعية الإضافية	الاستثمار	x	الربح التشغيلي
		X	حصة الأرباح أو الخسائر من الاستثمارات في شركات زميلة
		X	دخل من استثمارات أخرى (ليست نشاطاً تجارياً رئيسياً)
		x	الربح أو الخسارة قبل التمويل و ضريبة الدخل
	التمويل	(X)	مصروفات الفوائد على الاقتراض الذي ليس جزءاً من النشاط التجاري الرئيسي
		(X)	مصروفات الفوائد على التزامات الإيجار والمعاشات التقاعدية
	ضريبة الدخل	x	الربح أو الخسارة قبل ضريبة الدخل
		(X)	مصروفات ضريبة الدخل
	العمليات المتوقعة	x	الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة
		X	الربح أو الخسارة من العمليات المتوقعة
		x	الربح أو الخسارة

إيرادات ومصروفات إضافية ضمن فئة التشغيل، والتي قد يتم تصنيفها بخلاف ذلك ضمن فئة الاستثمار أو التمويل.

المصدر: اعداد باحث بالاعتماد على

فئات التشغيل والاستثمار والتمويل غير متوافقة مع تلك المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية.

KPMG, (2024), *IFRS 18: Presentation and Disclosure in Financial Statements*, KPMG IFRG Limited, p. (18-72).

ملاحظات:

الكيانات التي تقدم التمويل للعملاء كنشاط تجاري رئيسي وحيد "مثل المصارف" لا تقدم هذا المجموع الفرعي عادةً.

الكيانات التي لديها أنشطة تجارية رئيسية محددة تتمثل في "الاستثمار في الأصول" "مثل مؤسسات التأمين، العقارات الاستثمارية" أو توفير التمويل للعملاء "مثل المصارف" تصنف

سادساً : أوجه المقارنة بين متطلبات العرض و الإفصاح في ظل

كل من "IAS 1 و IFRS 18":

و يمكن بيان أهم متطلبات العرض و الإفصاح في كل من "IAS1 و IFRS 18" بما يأتي:

الجدول رقم (3) الفرق بين "IAS 1 و IFRS 18" في ضوء متطلبات العرض و الإفصاح في القوائم المالية

المحور	IAS 1	IFRS 18	الاختلاف
الهدف العام	يضع الإطار العام لعرض القوائم المالية ويحدد الحد الأدنى لمحتواها بما يدعم العرض العادل والمقارنة بين الفترات.	يركز على تحسين كيفية عرض الأداء المالي والإفصاح عنه بما يزيد الشفافية وقابلية المقارنة وفائدة المعلومات للمستثمرين.	انتقل التنظيم من متطلبات عرض عامة إلى متطلبات أكثر تفصيلاً في عرض الأداء المالي.
الوضع المعياري	مثل الأساس الرئيس لعرض القوائم "IFRS". المالية ضمن معايير	حل محل "IAS 1" في موضوع العرض والإفصاح في القوائم المالية.	"IFRS 18" يمثل تطورا جوهريا لا "IFRS 18" مجرد تعديل شكلي
قائمة الربح أو الخسارة	يحدد البنود الدنيا الواجب عرضها دون فرض هيكل موحد قائم على فئات تشغيلية واستثمارية وتمويلية بالشكل المستحدث.	يفرض تصنيف الدخل والمصروفات إلى فئات: التشغيل، الاستثمار، التمويل، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة.	"IFRS 18" يوفر عرضا أكثر انتظاما واتساقاً لنتائج الأعمال.
المجاميع الفرعية	لا يفرض مجاميع فرعية إلزامية جديدة. مثل الربح التشغيلي بصيغته الحالية	يفرض مجاميع فرعية جديدة، أهمها الربح التشغيلي والربح قبل التمويل وضرورية الدخل.	هذا التغيير يعزز التحليل المالي والمقارنة بين المؤسسات.
المصارف والأنشطة الرئيسية	لا يركز في النص المرسل على الأثر الخاص للنشاط الرئيسي للمصارف في تصنيف بنود قائمة الربح أو الخسارة.	يسمح للمؤسسات التي يكون التمويل أو الاستثمار فيها نشاطاً رئيسياً، مثل المصارف، بإدراج بعض البنود ضمن التشغيل.	لهذا أثر مباشر في احتساب الربح التشغيلي للمصارف التجارية.
الإيضاحات	تقتصر على السياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفسيرية والإيضاحات الداعمة للبنود المعروضة.	يوسع دور الإيضاحات ليشمل معلومات مقارنة، وأسس الإعداد، والتطبيق بأثر رجعي، وإعادة التصنيف، والإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.	أصبحت الإيضاحات أكثر ارتباطا بشرح الأداء المالي لا مجرد دعم الأرقام.
مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة	لا يتضمن مطلباً مركزياً مماثلاً لعرض هذه المقاييس في مذكرة واحدة. ضمن القوائم المالية	يفرض الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في مذكرة واحدة مع بيان أهميتها وطريقة احتسابها وتسويتها.	يعد ذلك من أبرز مستحدثات "IFRS 18" في مجال الإفصاح.
التجميع والتفصيل	يركز على المادية وعدم حجب المعلومات الجوهرية	يعزز متطلبات التجميع والتفصيل ويشدد على الحد من استخدام البنود العامة مثل "أخرى" دون توضيح.	"IFRS 18" يحسن وضوح المعلومات ويقلل الغموض في العرض.
تاريخ السريان	يمثل المعيار السابق في عرض القوائم المالية.	يطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر.	يقتضي ذلك استعداد المنشآت مسبقاً من حيث الأنظمة والتقارير والإفصاحات.

المصدر: اعداد باحث بالاعتماد على

ثم توسع تدريجياً في حجم رأس المال ونطاق الأعمال وافتتح فرعاً في بيروت – لبنان، ليتحول إلى مصرف ذي امتداد إقليمي مع الحفاظ على تركيزه الرئيس على تمويل الاقتصاد الوطني. شهد رأس المال زيادات متتالية كان آخرها في "2024" عندما تمت زيادة رأس المال من "300" إلى "400" مليار دينار عن طريق إصدار "100" مليار سهم مجاني استناداً إلى قرار الهيئة العامة في "2024/5/18"، وذلك لدعم النمو وتعزيز القاعدة الرأسمالية. يخضع المصرف لإطار حوكمة مؤسسية متكامل يتوافق مع تعليمات البنك المركزي العراقي وهيئة الأوراق المالية ومعايير الحوكمة العالمية.

1- شبكة الفروع والخدمات المصرفية

يمارس مصرف بغداد نشاطه من خلال مركزه الرئيس في بغداد/الكرادة ومن شبكة فروع تصل إلى نحو "35-36" فرعاً منتشرة في أغلب المحافظات العراقية، إضافة إلى فرع خارجي في الجمهورية اللبنانية "فرع بيروت"، الأمر الذي يتيح له تغطية شريحة واسعة من الأفراد والشركات على المستوى الوطني والإقليمي. كما يعتمد المصرف على شبكة من أجهزة الصراف الآلي والقنوات الإلكترونية "الإنترنت والموبايل والرسائل النصية"، بما يضمن وصول العملاء إلى حساباتهم وخدماتهم على مدار الساعة دون الحاجة إلى مراجعة الفروع في كثير من المعاملات الروتينية.

2- على مستوى الأفراد، يقدم المصرف

حسابات جارية وحسابات توفير وودائع لأجل بالعملة المحلية والأجنبية، مع إمكانية ربطها ببطاقات خصم وبطاقات ائتمان "فيزا/ماستر كارد" واستخدامها عبر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع. قروضاً شخصية وقروض إسكان وقروض سيارات ومنتجات تمويل استهلاكية أخرى، بشروط ائتمانية تتوافق مع تعليمات البنك المركزي العراقي وسياسات إدارة المخاطر المعتمدة في المصرف. خدمات مصرف بغداد أونلاين التي تتيح فتح الحسابات ومتابعة الأرصدة والحركات، وتحويل الأموال بين الحسابات، وطلب دفاتر الشيكات، وتسديد بعض الفواتير والمدفوعات إلكترونياً من خلال موقع المصرف وتطبيق الهاتف المحمول.

International Accounting Standards Board (IASB), (2024), *IFRS 18 Presentation and Disclosure in Financial Statements*p. (4-13).

KPMG, (2024), *IFRS 18: Presentation and Disclosure in Financial Statements*, KPMG IFRG Limited, p. (18-72).

أبو نصار، محمد؛ وحيدات، جمعه، (2024)، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية"، عمان – الأردن، ص. (51-59).

أحمد، جيهان وحيد أحمد، "2024"، "أثر تطبيق التقرير المالي الدولي رقم 18 في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل"، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد "11"، العدد "4" ص. (135-138).

المبحث الثالث: الجانب العملي

أولاً: نبذة تعريفية عن عينة البحث:

تم اختيار كل من مصرف بغداد و المصرف الأهلي العراقي كعينة للبحث لتطبيق المعيار افتراضياً وفيما يلي نبذة تعريفية لكل منهما :

أولاً: مصرف بغداد

مصرف بغداد هو مصرف تجاري عراقي خاص يعمل كشركة مساهمة خاصة ومدرج بالكامل في سوق العراق للأوراق المالية تحت الرمز "BBOB"، ويُعد من أكبر المصارف الأهلية في العراق من حيث رأس المال وحجم النشاط المصرفي. يبلغ رأس المال المدفوع للمصرف "400" مليار دينار عراقي كما في "2024/12/31" بعد زيادته عبر إصدار أسهم مجانية، ويقع مقره الرئيس في "بغداد-منطقة الكرادة"، مع ارتباط إقليمي بمجموعة مشاريع الكويت القابضة "KIPCO" عبر بنك برقان، ما يمنحه عمقاً مصرفياً إقليمياً وخبرة فنية متقدمة. التأسيس والتطور والملكية والحوكمة. تأسس مصرف بغداد بتاريخ "1992/2/18" بموجب إجازة التأسيس المرقمة "4512" كأول مصرف عراقي خاص يحصل على ترخيص لمزاولة العمل المصرفي، مستفيداً من الانفتاح التدريجي للقطاع المصرفي العراقي أمام الاستثمار الخاص في بدايات التسعينات. بدأ المصرف نشاطه كمصرف محلي يركز على تلبية احتياجات السوق العراقية،

3- على مستوى الشركات والمؤسسات، يوفر المصرف

تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل رأس المال العامل والمشاريع التجارية والصناعية والخدمية، إضافة إلى تمويل المشاريع العقارية والبنى التحتية. خدمات تمويل التجارة عبر الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والتحصيلات المستندية، بالتعاون مع شبكة من البنوك المراسلة الإقليمية والدولية المرتبطة بمجموعة "KIPCO" ومصرف برقان. خدمات الخزينة والاستثمار، بما في ذلك إدارة السيولة، والتعامل في العملات الأجنبية، والاستثمار في السندات والأدوات المالية، إلى جانب حلول إدارة النقد والتحويل الإلكتروني للشركات.

4- الأنشطة الاستراتيجية والأداء المالي وإدارة المخاطر

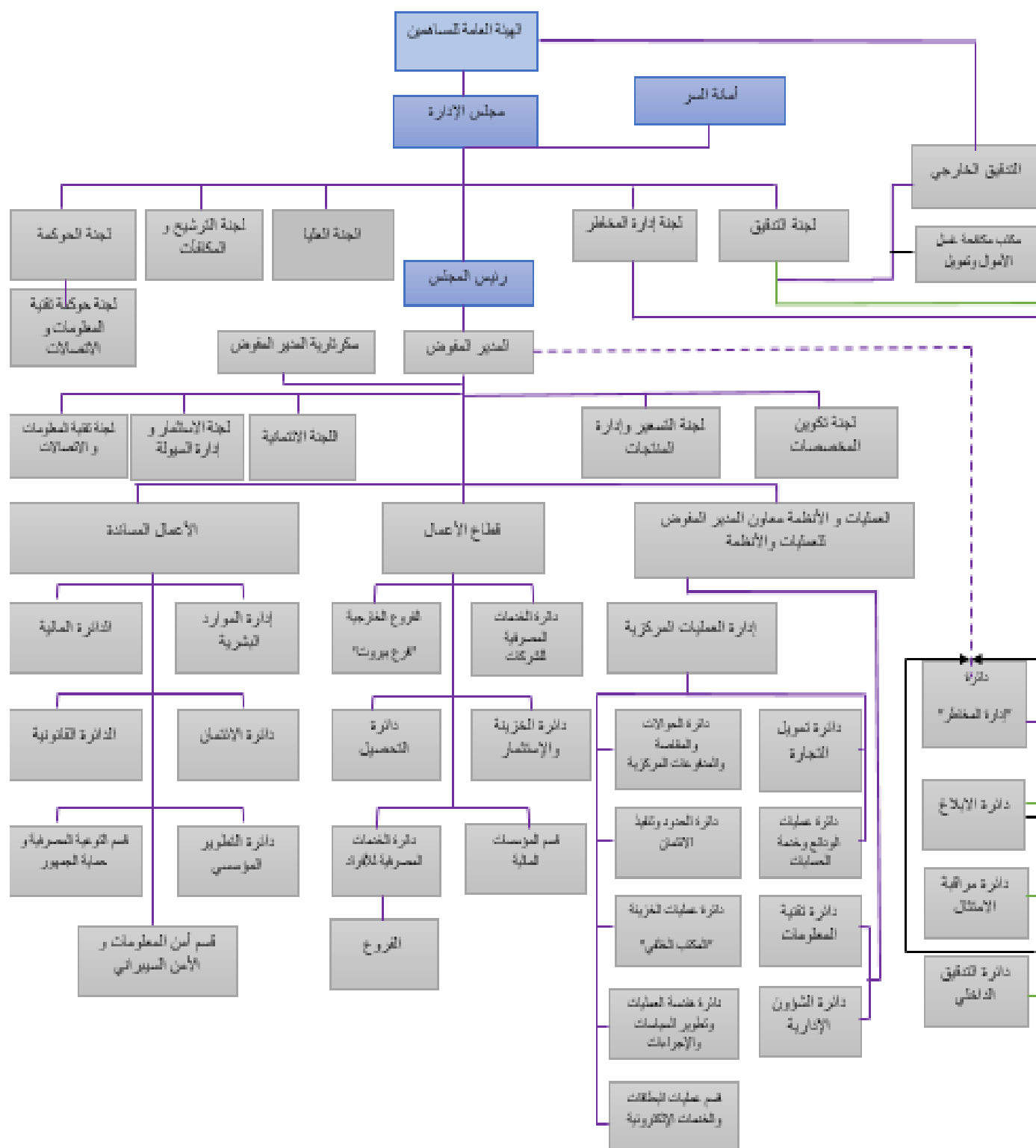
يعتمد مصرف بغداد استراتيجية عمل تقوم على تنويع مصادر الدخل بين نشاط التجزئة المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، وأنشطة الخزينة والاستثمار، وخدمات الوساطة المالية، بما يقلل من تركّز المخاطر ويعزز الاستقرار الربحي. يساهم المصرف في تمويل قطاعات حيوية في الاقتصاد العراقي مثل التجارة والخدمات والإنشاءات والطاقة، كما يدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر منتجات تمويل مصممة لاحتياجاتها، ما يجعله شريكاً مهماً في عملية إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

5- النظام المحاسبي والتطور المهني والتقني:

يعد النظام المحاسبي في مصرف بغداد نظاماً متوافقاً مع معايير الإبلاغ المالي الدولي "IFRS"، إذ يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وبما ينسجم مع القوانين العراقية النافذة وتعليمات البنك المركزي العراقي وهيئة الأوراق المالية. تُعدّ البيانات على أساس مبدأ التكلفة التاريخية مع قياس بعض الأدوات المالية بالقيمة العادلة سواء من خلال قائمة الدخل أو من خلال الدخل الشامل الآخر.

شكل رقم (2) هيكل التنظيمي مصرف بغداد

صرف بغداد التقرير السنوي



غير مسيطرين بنحو "6.2" مليار دينار، ليصل إجمالي حقوق الملكية الموحدة إلى نحو "697.5" مليار دينار.

3- الفروع والانتشار والخدمات

يزاول المصرف نشاطه عبر المركز الرئيسي في بغداد و "32" فرعاً داخل العراق، إضافة إلى فرع في المملكة العربية السعودية، ما يمنحه حضوراً في السوق المحلي وقناة للتعاملات الإقليمية. يقدم المصرف خدمات مصرفية شاملة تشمل الحسابات الجارية والادخارية والودائع، والتسهيلات الائتمانية المباشرة، والاستثمار في أدوات الدين، إلى جانب خدمات الصيرفة والوساطة المالية عبر شركة المال للوساطة. يساهم كذلك في نشاط التأجير التمويلي وتمويل شراء السيارات والآليات والمكانن والمعدات من خلال شركته التابعة المتخصصة، التي بدأت أعمالها في الربع الأخير من "2022"، ما يوسع قاعدة منتجاته التمويلية.

4- الأداء المالي والتدفقات النقدية "2024"

بلغ ربح السنة الموحدة قبل الضريبة نحو "293.9" مليار دينار، وبعد مصروف ضريبة دخل يقارب "41.6" مليار دينار بلغ صافي الربح الموحد حوالي "252.3" مليار دينار في "2024" مقابل نحو "190" مليار دينار في "2023". جاء هذا الربح من صافي إيرادات فوائد بنحو "166.3" مليار دينار وصافي إيرادات عمولات بحوالي "276" مليار دينار، إضافة إلى أرباح من العملات الأجنبية وإيرادات أخرى.

5- النظام المحاسبي والسياسات والحوكمة:

أقر مجلس الإدارة القوائم المالية الموحدة لعام "2024" في جلسته رقم "2/2025" بتاريخ "2025/1/29"، وتم إعدادها وفق المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS"، مع اعتبار الدينار العراقي عملة العرض وتقريب الأرقام إلى أقرب ألف دينار. تشمل القوائم المالية الموحدة نتائج المصرف وشركاته التابعة، مع توحيد البيانات من تاريخ السيطرة واستبعاد الأرصدة والمعاملات البنينية، والاعتراف بحقوق غير المسيطرين في الأرباح وحقوق الملكية

ثانياً : المصرف الأهلي العراقي :

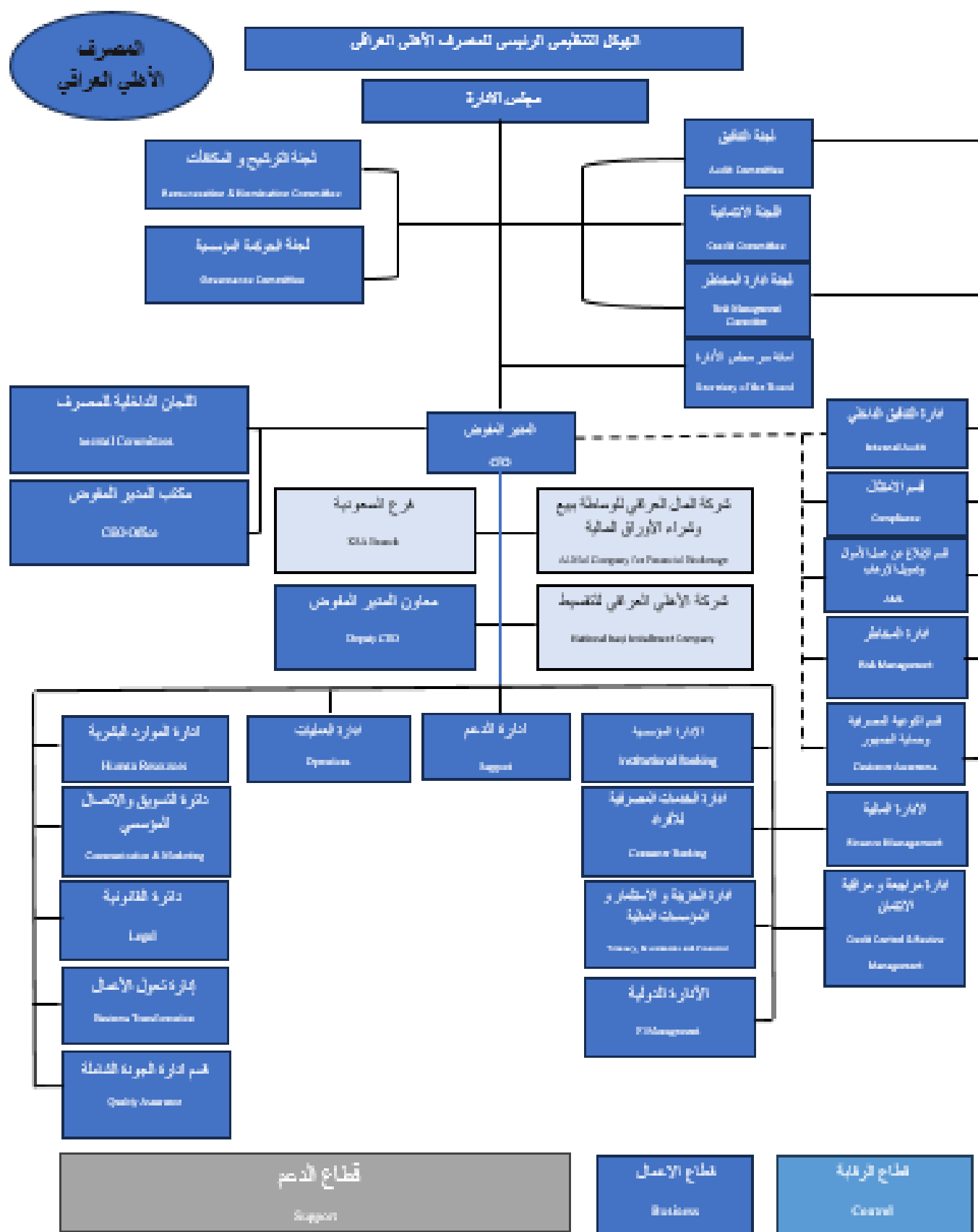
المصرف الأهلي العراقي بنك خاص عراقي مدرج في سوق العراق للأوراق المالية، يقدم خدمات مصرفية ومالية واستثمارية عبر شبكة فروع داخلية وفروع خارجي في السعودية، وحقق ربحاً موحداً يقارب "252.3" مليار دينار في "2024" مع حقوق ملكية تقارب "697.5" مليار دينار. في "2024" استكمل رفع رأس ماله إلى "400" مليار دينار، ووزع أرباحاً نقدية وأسهم مجانية، ويطبق بالكامل المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" خصوصاً المعيار 9 للأدوات المالية" على مستوى المجموعة.

1- التأسيس والترخيص والملكية

تأسس المصرف الأهلي العراقي كشركة مساهمة خاصة بتاريخ "2019/1/1" بموجب إجازة التأسيس رقم م/582، ومركزه الرئيسي في "بغداد - حي الكرادة". أسهم المصرف مدرجة بالكامل في سوق العراق للأوراق المالية، ويخضع لرقابة البنك المركزي العراقي والتعليمات الرقابية ذات الصلة في العراق والسعودية. يعمل المصرف كمجموعة، حيث يملك "100%" من مؤسسة المال للوساطة المالية، و "51%" من مؤسسة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات والآليات والمكانن والمعدات "مؤسسة تأجير وتمويل متخصصة".

2- رأس المال وحقوق الملكية

في بداية "2024" كان رأس المال المكتتب والمدفوع "300" مليار دينار، ثم قررت الهيئة العامة بتاريخ "8/4/2024" زيادته إلى "400" مليار دينار من خلال توزيع أسهم مجانية بقيمة "100" مليار دينار، استجابةً لتعليمات البنك المركزي برفع رؤوس أموال المصارف إلى "400" مليار دينار كحد أدنى حتى نهاية "2024". وزع المصرف أرباحاً نقدية مقدارها 60 مليار دينار عن سنة 2023، بالتوازي مع زيادة رأس المال بالأسهم المجانية، ما يعكس قدرة ربحية جيدة وقاعدة رأسمالية مريحة. بلغ مجموع حقوق مساهمي البنك في "2024/12/31" حوالي "691.3" مليار دينار، إضافة إلى حقوق



تطبيق متطلبات معيار "IFRS 18":

تتكون عينة البحث كل من مصرف بغداد ومصرف الاهلي العراقي من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بما أن مصارف عينة البحث لم تطبق لحد الآن "IFRS 18" رغم تبنيها لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية لذلك يقوم الباحثان بإعادة اعداد قائمة الدخل افتراضيا لمصارف عينة البحث للسنتين الماليتين "2023، 2024" في ظل تطبيق متطلبات "IFRS 18":

قائمة الدخل :

أ . مصرف بغداد :

مصرف بغداد "شركة مساهمة خاصة" - العراق				
بيان الدخل "IFRS 18"				
	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاحات	
	2023	2024		
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي		
التشغيلي				الإيرادات التشغيلية:
	52,903,454	75,906,174		الفوائد الدائنة
	(9,791,476)	(13,000,333)		(-) الفوائد المدينة
	43,111,978	62,905,841		= صافي إيرادات الفوائد
	134,163,500	260,906,747		(+) صافي إيرادات العمولات
	177,275,478	323,812,588		= صافي إيرادات الفوائد و العمولات
	53,528,587	142,280,831		(+) صافي أرباح من العملات الأجنبية
	230,804,065	466,093,419		= (+) إجمالي الإيرادات التشغيلية
				المصروفات التشغيلية:
	(15,702,774)	(17,526,740)		(-) رواتب الموظفين
	(10,753,678)	(27,884,057)		(-) مصاريف تشغيلية أخرى
	(2,937,149)	(3,304,749)		(-) الاندثارات و الأطفاءات
	(3,657,404)	(5,216,350)		(-) مصروف المخصصات المتنوعة
	(19,221,111)	(47,357,722)		(-) مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
	(52,272,116)	(101,289,618)		= (-) إجمالي المصروفات التشغيلية
	178,531,949	364,803,801		= الربح التشغيلي
الاستثمارية	287,539	299,461		(+) إيرادات الاستثمارات و الأخرى
	3,116,138	(1,298,117)		(+) (-) صافي (خسائر) إيرادات رأسمالية
	3,403,677	(998,656)		= ربح (خسارة) الاستثمارية
التمويلية	181,935,626	363,805,145		= الربح قبل التمويل و ضرائب الدخل
	(104,815)	(76,058)		(-) تكاليف تمويلية / فوائد الإيجار
	(104,815)	(76,058)		= ربح (خسارة) التمويلية
	181,830,811	363,729,087		= صافي الربح قبل الضريبة
	(26,048,820)	(56,896,722)		(-) ضريبة الدخل
	155,781,991	306,832,365		= صافي الربح بعد الضريبة
				الدخل الشامل الآخر للسنة:
	5,822,077	(2,866,518)		التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
	(14,555,041)	(1,315,079)		فروقات ترجمة العملات الأجنبية
	147,049,027	302,650,768		الدخل الشامل للسنة

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة
لمصرف بغداد

مصرف الاهلي العراقي

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة
لمصرف الاهلي العراقي.

مصرف الأهلي العراقي "شركة مساهمة خاصة" - العراق				
بيان الدخل "IFRS 18"				
	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول			
	2023	2024		
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ايضاحات	
التشغيلي				الإيرادات التشغيلية:
	151,650,938	227,798,067		الفوائد الدائنة
	(50,524,659)	(60,134,904)		(-) الفوائد المدينة
	101,126,279	167,663,163		صافي إيرادات الفوائد
	232,499,716	276,044,916		(+) صافي إيرادات العمولات
	333,625,995	443,708,079		صافي إيرادات الفوائد و العمولات
	8,897,650	8,594,199		(+) صافي أرباح من العملات الأجنبية
	1,891,536	1,152,203		(+) إيرادات أخرى
	344,415,181	453,454,481		(+) = إجمالي الإيرادات التشغيلية
				المصروفات التشغيلية:
	(24,831,763)	(37,267,702)		(-) نفقات الموظفين
	(14,471,062)	(23,264,778)		(-) استهلاكات وإطفاءات
	(42,871,804)	(62,021,387)		(-) مصاريف أخرى
	(209,234)	(842,781)		(-) مصروف المخصصات المتنوعة
	(19,053,669)	(31,390,381)		(-) مصروف مخصص الانخفاض والخسائر
				الانتمائية المتوقعة على الموجودات المالية
	(101,437,532)	(154,787,029)		(-) = إجمالي المصروفات التشغيلية
	242,977,649	298,667,452		= الربح التشغيلي
الاستثمارية	(12,519,120)	(3,332,528)		(-) التدني في قيمة الأصول المستملكة وفاء لديون
	(214,503)	-		(-) خسائر رأسمالية
	(12,733,623)	(3,332,528)		الربح (خسارة) الاستثماري
التمويلية	230,244,026	295,334,924		= الربح قبل التمويل وضرائب الدخل
	(1,258,225)	(1,410,214)		(-) فوائد الالتزام عقود الإيجار للسنة
	(1,258,225)	(1,410,214)		= الربح (خسارة) التمويلي
	228,985,801	293,924,710		= صافي الربح قبل الضريبة
	(38,982,235)	(41,576,700)		(-) مصروف ضريبة الدخل
	190,003,566	252,348,010		= الربح للسنة
				الدخل الشامل الآخر للسنة:
	1,365,455	64,069		(+) صافي التغير في القيمة العادلة لادوات الملكية و أدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
	286,385	-		(+) فروقات ترجمة عملات أجنبية
	191,655,406	252,412,079		= الدخل الشامل للسنة

التقارير المالية للمصارف عينة البحث".

2- احتساب المؤشرات المالية في ظل معيار المحاسبة الدولية "IAS1"
المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة
للسنة "2024" لمصارف عينة البحث.

اتضح من خلال اعادة قائمة الدخل بان نتيجة قائمة الدخل لا تتغير
بل تغيير العرض والافصاح عن البنود التشغيلية من الايرادات
والمصروفات، وهذا ما يؤكد اثبات الفرضية الاولى التي تنص
(إمكانية تطبيق متطلبات معيار IFRS 18 في مصارف عينة
البحث) وفي نفس الوقت اثبات الفرضية الثانية التي تنص على
"يسهم تطبيق IFRS 18 في تحسين العرض والإفصاح في

كشف احتساب مؤشرات الكفاءة التشغيلية في ظل "IAS 1"				
مصرف الاهلي العراقي		مصرف بغداد		
2023	2024	2023	2024	
				معدل العائد على الاصول :
190,003,566	252,348,010	155,781,991	306,832,365	صافي الربح بعد الضريبة
3,199,536,822	4,563,608,892	2,236,348,762	3,147,229,604	متوسط مجموع الاصول
0.059385	0.055296	0.069659	0.097493	معدل العائد على الاصول
				معدل العائد على حقوق الملكية :
190,003,566	252,348,010	155,781,991	306,832,365	صافي الربح بعد الضريبة
828,505,006	1,191,394,463	411,672,364	1,201,234,510	متوسط مجموع حقوق المساهمين
0.229333	0.211809	0.378413	0.255431	معدل العائد على حقوق الملكية :
				هامش صافي الفوائد :
151,650,938	227,798,067	52,903,454	75,906,174	دخل الفائدة
51,782,884	61,545,118	9,896,291	13,076,391	مصاري ف فوائد
<u>99,868,054</u>	<u>166,252,949</u>	<u>43,007,163</u>	<u>62,829,783</u>	صافي الفوائد
3,982,984,863	5,144,232,922	2,748,497,945	3,545,961,264	الاصول
0.025074	0.032318	0.015648	0.017719	هامش صافي الفوائد
				هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات:
243,288,902	285,791,318	191,095,764	403,487,039	صافي ايرادات قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات
99,805,258	134,854,780	48,581,323	99,221,197	مصروفات قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات
143,483,644	150,936,538	142,514,441	304,265,842	الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات
343,156,956	452,044,267	234,102,927	465,018,705	اجمالي الايرادات
0.418128	0.333898	0.608768	0.654309	*هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات
				هامش الربح التشغيلي:
190,003,566	252,348,010	155,781,991	306,832,365	صافي الدخل الشامل (بدون اخر)
343,156,956	452,044,267	234,102,927	465,018,705	اجمالي الايرادات
0.553693	0.558237	0.665442	0.659828	هامش الربح التشغيلي
				مؤشر مضاعف حقوق الملكية:
3,982,984,863	5,144,232,922	2,748,497,945	3,545,961,264	اجمالي الأصول
500,049,285	691,345,178	473,718,461	727,516,049	اجمالي حقوق الملكية
7.965185	7.440904	5.801965	4.874066	نسبة مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية)
				مؤشر منفعة الاصول:
343,156,956	452,044,267	234,102,907	465,018,705	اجمالي الايرادات
3,982,984,863	5,144,232,922	2,748,497,945	3,545,961,264	اجمالي الأصول
0.086156	0.087874	0.085175	0.131140	مؤشر منفعة الاصول

*هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات = (ايراد
العملات + صافي أرباح من العملات الاجنبية + ايرادات
الاستثمارات و الأخرى + ايرادات رأسمالية) - (رواتب الموظفين +
مصاريف تشغيلية أخرى + مصروف المخصصات المتنوعة +
مصروف مخصص الخسائر الأتثمانية المتوقعة + خسائر
راسمالية) / اجمالي الإيرادات.

$$\begin{aligned} & - (0 + 299,461 + 142,280,831 + 260,906,747) = \\ & 47,357,722 + 5,154,561 + 27,884,057 + 17,526,740) \\ & 465,018,705 / (1,298,117 + \\ & 465,018,705 / (99,221,197 - 403,487,039) = \\ & 0.654309 \text{ تقريباً للسنة "2024"، وهكذا بالنسبة للسنة "2023"} \\ & \text{والمصارف الأخرى من عينة البحث.} \end{aligned}$$

3 - احتساب المؤشرات المالية في ظل تطبيق "IFRS 18"
المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة

كشف احتساب مؤشرات الكفاءة التشغيلية في ظل "IFRS 18"				
مصرف الاهلي العراقي		مصرف بغداد		
2023	2024	2023	2024	
				معدل العائد على الاصول :
190,003,566	252,348,010	155,781,991	306,832,365	صافي الربح بعد الضريبة
3,199,536,822	4,563,608,892	2,236,348,762	3,147,229,604	متوسط مجموع الاصول
0.059385	0.055296	0.069659	0.097493	معدل العائد على الاصول
				معدل العائد على حقوق الملكية :
190,003,566	252,348,010	155,781,991	306,832,365	صافي الربح بعد الضريبة
828,505,006	1,191,394,463	411,672,364	1,201,234,510	متوسط مجموع حقوق المساهمين
0.229333	0.211809	0.378413	0.255431	معدل العائد على حقوق الملكية
				هامش صافي الفوائد :
151,650,938	227,798,067	52,903,454	75,906,174	دخل الفائدة
50,524,659	60,134,904	9,791,476	13,000,333	مصاريف الفوائد
<u>101,126,279</u>	<u>167,663,163</u>	<u>43,111,978</u>	<u>62,905,841</u>	صافي الفوائد
3,982,984,863	5,144,232,922	2,748,497,945	3,545,961,264	الاصول
0.025390	0.032592	0.015686	0.017740	هامش صافي الفوائد
				هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات:
243,288,902	285,791,318	187,692,087	403,187,578	صافي ايرادات قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات
87,071,635	131,522,252	48,581,323	97,923,080	مصروفات قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات
156,217,267	154,269,066	139,110,764	305,264,498	الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات
344,415,181	453,454,481	230,804,065	466,093,419	اجمالي الايرادات
0.453573	0.340208	0.602722	0.654943	*هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات
				هامش الربح التشغيلي:
190,003,566	252,348,010	155,781,991	306,832,365	صافي الدخل الشامل (بدون اخر)
344,415,181	453,454,481	230,804,065	466,093,419	اجمالي الايرادات
0.551670	0.556501	0.674953	0.658307	هامش الربح التشغيلي
				مؤشر مضاعف حقوق الملكية:
3,982,984,863	5,144,232,922	2,748,497,945	3,545,961,264	اجمالي الاصول
500,049,285	691,345,178	473,718,461	727,516,049	اجمالي حقوق الملكية
7.965185	7.440904	5.801965	4.874066	نسبة مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية)
				مؤشر منفعة الاصول:
344,415,181	453,454,481	230,804,065	466,093,419	اجمالي الايرادات
3,982,984,863	5,144,232,922	2,748,497,945	3,545,961,264	اجمالي الاصول
0.086472	0.088148	0.083975	0.131443	مؤشر منفعة الاصول

للسنة "2024" لمصارف عينة البحث.

*هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاءات = (ايراد

العملات + صافي أرباح من العملات الاجنبية) - (رواتب

الموظفين+ مصاريف تشغيلية أخرى + مصروف المخصصات
المتنوعة + مصروف مخصص الخسائر الأتثمانية المتوقعة +
خسائر رأسمالية) / إجمالي الإيرادات.

$$= (142,280,831 + 260,906,747) - 17,526,740 +$$

$$(47,357,722 + 5,154,561 + 27,884,057$$

$$466,093,419 /$$

$$466,093,419 / (97,923,080 - 403,187,578) =$$

$$= 0.654943 \text{ تقريباً للسنة "2024"، و هكذا للسنة "2023" و باقي}$$

مصارف عينة البحث.

"0.654309" إلى "0.654943"، في حين انخفض هامش الربح
التشغيلي من "0.659828" إلى "0.658307". أما في سنة
"2023"، فقد شهد هامش الربح التشغيلي ارتفاعاً من "0.665442"
إلى "0.674953"، بينما انخفض هامش الربح قبل الفوائد

جدول المقارنة مصرف بغداد بين مؤشرات الكفاءة التشغيلية وفق
IFRS 18 و IAS 1"

الاتجاه	IFRS 18	IAS 1	المؤشر	السنة
ارتفاع	0.017740	0.017719	هامش صافي الفوائد	2024
ارتفاع	0.654943	0.654309	هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والإطفاءات	2024
انخفاض	0.658307	0.659828	هامش الربح التشغيلي	2024
ارتفاع	0.131443	0.131140	مؤشر منفعة الأصول	2024
ارتفاع	0.015686	0.015648	هامش صافي الفوائد	2023
انخفاض	0.602722	0.608768	هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والإطفاءات	2023
ارتفاع	0.674953	0.665442	هامش الربح التشغيلي	2023
انخفاض	0.083975	0.085175	مؤشر منفعة الأصول	2023

والضرائب والاندثار والإطفاءات من "0.608768" إلى "0.602722".

جدول المقارنة مصرف الاهلي العراقي بين مؤشرات الكفاءة التشغيلية وفق "IAS 1 و IFRS 18"

"2024"، ومن "0.553693" إلى "0.551670" في سنة "2023".

تظهر نتائج بشكل عام في المصارف عينة الدراسة أن أثر التحول إلى "IFRS 18" لم يكن متماثلا في جميع المؤشرات المالية، إذ لم تتغير المؤشرات المرتبطة بصافي الربح ومتوسطات الأصول

السنة	المؤشر	IAS 1	IFRS 18	الاتجاه
2024	هامش صافي الفوائد	0.032318	0.032592	ارتفاع
2024	هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والإطفاءات	0.333898	0.340208	ارتفاع
2024	هامش الربح التشغيلي	0.558237	0.556501	انخفاض
2024	مؤشر منفعة الأصول	0.087874	0.088148	ارتفاع
2023	هامش صافي الفوائد	0.025074	0.025390	ارتفاع
2023	هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والإطفاءات	0.418128	0.453573	ارتفاع
2023	هامش الربح التشغيلي	0.553693	0.551670	انخفاض
2023	مؤشر منفعة الأصول	0.086156	0.086472	ارتفاع

وحقوق الملكية، مثل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما ظهرت الفروقات بصورة أكثر وضوحا في المؤشرات المرتبطة بإعادة تبويب الإيرادات والمصروفات، مثل هامش صافي الفوائد، وهامش الربح التشغيلي، وهامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والإطفاءات، ومؤشر منفعة الأصول . وقد اتضح من تحليل نتائج التطبيق على مصرفي "مصرف بغداد ومصرف الأهلي العراقي" بأن إعادة العرض وفق "IFRS 18" أدت في بعض الحالات إلى تحسن بعض الهوامش المالية، وفي حالات أخرى إلى انخفاض، مما يدل على أن أسلوب العرض المحاسبي يمكن

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة للسنة "2024" لمصرف الاهلي العراقي
تبين من نتائج الجدول اعلاه بان بيانات مصرف الاهلي العراقي تأثر ايضا باعادة العرض وفق "IFRS 18"، إذ ارتفع هامش صافي الفوائد في كلتا السنتين، من "0.032318" إلى "0.032592" في سنة "2024"، ومن "0.025074" إلى "0.025390" في سنة "2023". كما شهد هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والإطفاءات ارتفاعا في كلتا السنتين، وخاصة في سنة "2023" حيث ارتفع من "0.418128" إلى "0.453573"، وهو الفرق الأكبر المسجل بين المصرفين. في المقابل، انخفض هامش الربح التشغيلي في كلتا السنتين، من "0.558237" إلى "0.556501" في سنة

داخلياً في تقييم الأداء وتلك المعروضة خارجياً في التقارير

المالية، بما يعزز فهم مستخدمي التقارير لأسس القياس والتحليل.

5- يمثل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 18 "IFRS 18" تطويراً نظرياً في فلسفة العرض المالي، لأنه لا يكتفي بإبراز نتائج الأداء، بل يؤسس لإفصاح منظم يقوم على مبادئ التجميع والتفصيل وتوزيع المعلومات الجوهرية بين القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها، بما يعزز بناء صورة تفسيرية عن الأداء المالي.

ثانياً: الاستنتاجات العملية

1- توصل البحث إلى إمكانية تطبيق "IFRS 18" عملياً في المصارف التجارية عينة البحث، إذ تبين بوضوح طريقة عرض بعض بنود الأداء المالي وإعادة تبويبها داخل قائمة الربح أو الخسارة. 2- اتضح أن تطبيق متطلبات "IFRS 18" لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير الأداء الاقتصادي الفعلي للمصرف، وإنما ينعكس أساساً على أسلوب العرض والإفصاح، وهو ما يفسر ثبات بعض المؤشرات، مثل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة مضاعف حقوق الملكية بين العرضين.

3- تبين من نتائج البحث أن أكثر المؤشرات تأثراً بإعادة العرض وفق "IFRS 18" في مصرفي بغداد والأهلي العراقي كانت هامش صافي الفوائد، وهامش الربح التشغيلي، وهامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والإطفاءات في كل من مصرف بغداد و المصرف الاهلي العراقي لسنتي "2024-2023".

4- اتضح من خلال الجداول رقم "12، 13، 14" بين مصرف بغداد و المصرف الاهلي العراقي أن أثر "IFRS 18" لم يكن موحداً في جميع الحالات، إذ تحسنت بعض المؤشرات، بينما انخفضت مؤشرات أخرى، وهذا يعكس أن أثر المعيار يرتبط بطبيعة البنود التي يعاد تبويبها داخل القوائم المالية.

5- تبين أن بيانات مصرف بغداد تأثرت بشكل محدود نسبياً عند تطبيق "IFRS 18"، وهو ما يشير إلى أن هيكل العرض السابق لديه كان أقرب نسبياً إلى العرض الذي يعززه المعيار الجديد. في المقابل، تبين في مصرف الأهلي العراقي أثر أوضح في بعض المؤشرات، ولا سيما هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والإطفاءات

أن يؤثر في تفسير نتائج الأداء المالي وتحليلها. وهذا ما يؤكد اثبات

الفرضية الثالثة للبحث التي تنص "هناك تأثير لتطبيق IFRS 18

في تحسين كفاءة المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل أداء المصارف التجارية".

ويفسر ذلك بأن "IFRS 18" يؤثر أساساً في طريقة عرض البنود المالية وتجميعها وتفكيكها داخل قائمة الربح أو الخسارة، الأمر الذي ينعكس على وضوح الأداء التشغيلي وقابلية المقارنة بين المصارف والفترات المالية، دون أن يعني بالضرورة تغييراً في الأداء الاقتصادي الفعلي للمصرف وبالتالي اثبات الفرضية الرابعة التي تنص "وقد بين التطبيق على مصرف بغداد ومصرف الأهلي العراقي أن إعادة العرض وفق IFRS 18 أدت في بعض الحالات إلى تحسن بعض الهوامش المالية، وفي حالات أخرى إلى انخفاض، مما يدل على أن أسلوب العرض المحاسبي يمكن أن يؤثر في تفسير نتائج الأداء المالي وتحليلها".

المبحث الأول: الاستنتاجات

يمكن تحديد أهم الاستنتاجات بما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات النظرية

1- ساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 18 "IFRS 18" في تعزيز قابلية المقارنة والاتساق في التقارير المالية من خلال تنظيم عرض بنود القوائم المالية وتوحيد منطق التصنيف والإفصاح، الأمر الذي يدعم جودة التحليل المالي بين الفترات الزمنية المختلفة وبين المؤسسات.

2- تتمثل الأهمية النظرية للمعيار "IFRS 18" في تعزيزه للدور المعلوماتي للتقارير المالية في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، ودعمه للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولا سيما الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للفهم، وإمكانية التحقق.

3- إن إعادة ترتيب بنود البيانات المالية لا تمثل مجرد تعديل شكلي في العرض، بل تسهم في تعزيز تحليل الأداء وفق طبيعة النشاط المصرفي، من خلال إظهار العلاقات بين الإيرادات والمصروفات والأنشطة المرتبطة بها على نحو يحسن القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية.

4- تسهم متطلبات الإفصاح عن مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة في زيادة مستوى الشفافية، من خلال الربط بين المؤشرات المستخدمة

5- يوصي البحث الجهات الرقابية والمهنية في العراق بإصدار إرشادات تطبيقية أو أدلة عمل توضح كيفية التعامل مع "IFRS 18" في القطاع المصرفي، لأن خصوصية نشاط المصارف تجعل بعض بنود العرض أكثر حساسية من غيرها.

6- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية مثلاً: بيان دور تطبيق معيار "IFRS 18" في تحسين الأداء المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية الأخرى مثل تعظيم قيمة المساهمين وتقييم المخاطر المالية التي لم يعتمدها الباحثان وكذلك تطبيق البحث على مصارف أخرى.

7- يوصي البحث بتطبيق المعيار "IFRS 18" تدريجياً في المصارف التجارية العراقية، بدءاً بتغيير النظام المحاسبي وقوائم الحسابات، وتقييم آثاره على التقارير المالية قبل اعتماده بالكامل.

8- ولضمان التطبيق الفعلي لمتطلبات المعيار "IFRS 18" في البيئة العراقية، يتعين على المصارف والهيئات الرقابية والمراجعين الخارجيين التعاون لوضع دليل إجرائي موحد.

المصادر:

أولاً: الوثائق الرسمية والبيانات المنشورة

- 1- القوائم المالية المنشورة لمصرف بغداد (2024).
- 2- القوائم المالية المنشورة لمصرف الأهلي العراقي (2024).

الثانياً: المصادر العربية

أ- الرسائل و الاطاريح:

- 1- أحمد، زياد، (2020)، "محددات الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر: فترة ما بين 2014-2018"، (مذكرة ماستر غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة- الجزائر.
- 2- بن ساسي، بثينة و بن حيلة، رباب، (2023)، "قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية: دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2016/2020"، (مذكرة ماستر غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة- الجزائر.
- 3- بومعزة، هشام، طيب، شريف محمد أمين، 2020، " أثر الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية لغرض التحليل المالي"، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجبالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر.
- 4- الجرجاوي، حليلة خليل، (2008)، " دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق

لسنة "2023"، الأمر الذي يدل على أن إعادة التبويب وفق " IFRS 18" يمكن أن تقدم صورة أكثر دقة عن الأداء التشغيلي للمصرف.

6- أظهر التطبيق الافتراضي لمتطلبات "IFRS 18" في المصارف التجارية أن الانتقال لا يقتصر على إعادة تبويب بنود قائمة الربح أو الخسارة، بل يستلزم مواءمة الدليل المحاسبي، والتقارير الداخلية، وآليات التجميع والتفصيل، بما يضمن إنتاج معلومات منسجمة مع متطلبات العرض والإفصاح الجديدة.

7- بيّن التطبيق الافتراضي على المصارف عينة البحث أن تحديد النشاط الرئيس للمصرف يؤثر مباشرة في كيفية عرض بعض الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الربح أو الخسارة، ولا سيما في الحالات التي تعد فيها أنشطة التمويل للعملاء جزءاً من النشاط الرئيس، الأمر الذي يمنح العرض المالي دلالة تشغيلية أدق في القطاع المصرفي.

المبحث الثاني: التوصيات

في ضوء استنتاجات البحث يمكن تحديد أهم توصيات البحث بما يأتي:

1- يوصي البحث المصارف التجارية العراقية المدرجة بالبدء المبكر في تهيئة قوائمها المالية للانتقال إلى "IFRS 18"،

وعدم انتظار موعد التطبيق الإلزامي، لأن التطبيق المبكر يمنح الإدارات وقتاً كافياً لفهم أثر إعادة العرض على التقارير المالية.

2- يوصي البحث بأن تعمل المصارف على مراجعة بنود الإيرادات والمصروفات الحالية، ولا سيما البنود المرتبطة بالفوائد والنشاط التشغيلي، من أجل تحديد التبويب الأنسب لها وفق متطلبات " IFRS 18".

3- ضرورة تطوير النماذج الداخلية للتقارير المالية والإدارية بما ينسجم مع المجاميع الفرعية التي يركز عليها "IFRS 18"، لأن ذلك يساهم في توحيد أسلوب العرض بين التقارير المنشورة و التقارير المستخدمة داخلياً.

4- من المناسب أن تنظم المصارف برامج تدريبية للمحاسبين والمدققين الداخليين والعاملين في إعداد التقارير المالية حول متطلبات "IFRS 18"، خاصة ما يتعلق بالتجميع والتفصيل، والمجاميع الفرعية، والإفصاح عن مقاييس الأداء التي تعتمدها الإدارة.

- تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الرابع والأربعون (2).
- 4- البدر، سندس حميد و غانم، استيرق جواد، (2024)، "قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية في المصارف العراقية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد (74)، العدد الثاني.
- 5- بوسماحة، محمد، (2020)، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مطبوعة في مقياس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد - بشار، الجزائر.
- 6- توفيق، شليز عثمان؛ نجم، بصيرة مجيد، (2024)، "أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي على تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، المجلة الكوردستانية للدراسات الاستراتيجية، العدد الثالث.
- 7- الجاسر، عبد المحسن بن أحمد، (2021)، "مدى التزام شركات المساهمة السعودية بمتطلبات العرض والإفصاح عن الزكاة في التقارير المالية السنوية وفقاً لمعيار الزكاة (المعدل): دراسة تطبيقية"، مجلة علمية، المجلد (12)، العدد الرابع.
- 8- الحراكي، فاتن فوز، (2019)، "مدى توافق العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية السورية مع متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1): بنك الشام الإسلامي دراسة حالة"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.
- 9- رزق، علاء أحمد إبراهيم؛ عقيلي، خالد إسماعيل عبد الرحيم، (2024)، "القابلية للمقارنة كأساس لتقييم وتطوير إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد (5)، العدد الرابع، الجزء 2.
- 10- رؤوف، مصطفى ساهر، (2025)، "مدى الدور الذي يؤديه الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي (IFRS 7): دراسة استطلاعية لأراء عدد من المحاسبين والمحققين في الجامعة التقنية الشمالية"، مجلة NTU Journal for Administrative and Human Sciences، المجلد (5)، العدد الثاني.
- 11- زغبة، طلال؛ أحلام، نعيمة رزقية، (2020)، "قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية - دراسة تطبيقية خلال الفترة (2012-2017)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد (14)، العدد الأول.
- 12- شرف، الشيماء فؤاد، (2024)، "دور معيار التقرير المالي الدولي IFRS 18 في تحسين الشفافية والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة اختبارية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (38)، العدد الثالث.
- 13- عبد الله، إيمان السيد محمد، (2024)، "أثر انجازات الثورة الصناعية الرابعة وجودة التقارير المالية على مستقبل مهنة المحاسبة على الأداء المالي لقطاع شركات الاتصالات في مصر"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثالث، الجزء الثاني.
- 14- عبدالغفار، محسن عبيد؛ عمرا، رشا محمد؛ غابريال، رانيا شفيق، (2025)، "تقييم أثر إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، مجلة الإبداع المحاسبي، المجلد (2)، العدد السادس.

- المالية". (رسالة ماستر غير منشورة). الجامعة الإسلامية - غزة، غزة، فلسطين.
- 5- ريان، زقادي؛ بن الشيخ، سهيلة، (2025)، "دور التخطيط المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة عينة من البنوك التجارية بولاية برج بوعريش"، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، الجزائر.
- 6- غريب، صليحة، (2014)، "دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD (2009-2012)"، (مذكرة ماستر غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثالث، الجزء الثاني، ورقلة - الجزائر.
- 7- لعور، بدر، (2025)، "دور التخطيط المالي في تحسين الأداء المالي: دراسة ميدانية مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFAPIPE)"، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر.
- 8- منصر، سامية، (2010/2011)، "الإفصاح وتقييم الأداء المالي للقوائم المالية في ظل تبني النظام المالي المحاسبي على ضوء معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS: دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية لقنوات الري TRANS CANAL/EST - وحدة ورقلة - للفترة ما بين (2009-2010)"، (مذكرة ماستر غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.
- 9- نورة، زروقي، (2025)، "الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ومدى تطابقه مع معايير المحاسبة الدولية: دراسة حالة لمؤسسة سونمغاز"، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المحاسبة والمالية، الجزائر.
- 10- نعمون، سارة، (2019)، "تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام بطاقة الأداء المتوازن: دراسة حالة بنك السلام الجزائري للفترة الممتدة (2013-2017)"، (مذكرة ماستر غير منشورة)، جامعة قالمة، قالمة - الجزائر.

ب- المجلات و الدوريات:

- 1- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف، (2025)، "الدور المطلوب من الاقتصاديات العالمية لتفعيل وتمكين قائمة الدخل للشركات من المنافسة والنمو عند تطبيق معيار IFRS 18: نموذج تجريبي مع التطبيق على قطاع شركات النقل البحري"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد (6)، العدد الأول، الجزء الثاني.
- 2- أحمد، دعاء محمد سيد، 2024، "دور الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك: دراسة نظرية بالتطبيق على مصر"، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد (5)، العدد الرابع.
- 3- الأسكاف، ملهم غسان، وشهيد، رزان حسين، (2018)، "قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية: دراسة

- 5- الشيرازي، عباس مهدي، " نظريات المحاسبة"، (1990) الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- 6- عبدالحساني، وعد هادي؛ الاعاجيبي، عقيل دخيل كريم؛ البركي، محمد جمعه كريم. (2020) "مدخل معاصر للنظرية المحاسبية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان - الأردن.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

- 1- Deloitte, (2024), *IFRS 18: IASB publishes new standard on presentation and disclosure in financial statements*, Deloitte Touche Tohmatsu Limited.
- 2- International Accounting Standards Board (IASB), (2024), *IFRS 18 Presentation and Disclosure in Financial Statements*.
- 3- KPMG, (2024), *IFRS 18: Presentation and Disclosure in Financial Statements*, KPMG IFRG Limited.
- 4- Lopes, I.T. (2026) 'Redefining Financial Performance Reporting under IFRS 18: Evidence from Euronext 100 Listed Companies'. Research Square. doi:10.21203/rs.3.rs-9404130/v1.
- 5- Offor, T.N. and Ezugwu, D.C. (2026) 'IFRS 18 Adoption on Corporate Financial Reporting Practices in Nigeria', International Journal of Innovative Finance and Economics Research, 14 (1), pp. 89–104. doi:10.5281/zenodo.18234790.
- 6- Chouaibi, J., & Mutar, S. M. (2024). The impact of IFRS adoption on earnings quality for a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. *World Economics & Finance Bulletin (WEFB)*, 30, 115–124.

الثالثاً: المواقع الإلكترونية

- 1- <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs-18>
- 2- <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2024/04/new-ifrs-accounting-standard-will-aid-investor-analysis-of-companies-financial-performance.html>
- 3- <https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/english/2021/issued/part-a/ias-1-presentation-of-financial-statements>.
- 4- <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-1-presentation-of-financial-statements/>
- 5- <https://www.investopedia.com>
- 6- <https://digitalsalla.com>
- 7- <https://accountingquizzes.com>

- 15- عبد اللوي، يحيى؛ فوحمة، يامن؛ نصيرة، بلال، (2020)، "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية - عرض لمجموعة من النماذج"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد (3)، العدد الأول.
 - 16- فرج، زينة سعد؛ العاني، صفاء أحمد محمد. (2024)، "إنعكاس مكافحة غسل الأموال على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية الخاصة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والسبعون.
 - 17- كشيمير، حسن حسن أحمد، (2025)، " أثر التحول الرقمي على خصائص المعلومات المحاسبية في القوائم المالية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (26)، العدد الأول.
 - 18- مراد، ياسمين أحمد عبدالحفيظ أحمد، (2025)، " مدخل مقترح لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من ممارسات الاحتيال المالي كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية بشركات البترول المصرية"، مجلة الإبداع المحاسبي، المجلد (2)، العدد الثاني.
 - 19- ميلاد، خليفة إبراهيم؛ أبوشعفة، فتحي منصور، (2025)، " دور الإفصاح المحاسبي عن الأمن السيبراني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية على المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية العاملة في مدينة مسلاتة"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (6)، العدد السابع.
 - 20- المغربي، مصطفى الشريف؛ زاقوب، علي عوض، (2024)، " مدى توافق عرض البيانات المالية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1): دراسة محتوى التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2018-2021"، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد الرابع.
 - 21- الورداني، ياسر سعيد محمود؛ حسين، خالد جمعة السيد،؛ منسي، محمود محمد عبد المنعم، (2025)، " تأثير تطبيق متطلبات المعيار IFRS 18 على مستوى جودة العرض والإفصاح عن الأداء المالي"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (47)، العدد الرابع.
 - 22- يونس، آلاء يحيى، (2021)، "النسب المالية ودورها في تقييم أداء المصارف التجارية"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (32).
- ج- الكتب**
- 1- أحمد، إبراهيم جابر السيد؛ الوقاد، نبيل سالم أحمد، (2011)، "تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية"، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع؛ دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر.
 - 2- أبو نصار، محمد؛ وحيدات، جمعه، (2024)، " معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية"، عمان - الأردن.
 - 2- الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، (2018)، "إطار مفاهيم التقرير المالي، ترجمة عن مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي".
 - 3- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2011)، "معيار العرض والإفصاح العام"، المملكة العربية السعودية.
 - 4- حميدات، جمعة، (2014)، "خبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)"، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

The results also showed that the effect of the standard was not identical in all cases, as some indicators improved in certain years, while others declined slightly, which suggests that the accounting presentation method affects the interpretation and analysis of financial performance.

The study ended with several recommendations, the most important of which are the need to prepare Iraqi banks early for the application of "IFRS18", review the classification of income and expenses, develop financial reporting formats, and train accounting and supervisory staff on the requirements of the standard and the mechanism of its application in the banking environment.

Keywords: International Accounting Standards IAS 1, International Financial Reporting Standards IFRS 18, financial performance, financial reports, presentation and disclosure.

پوخته:

ئەم توێژینەمۆیە ئامانجی ئەمۆیە کاریگەری جێبەجێکردنی ستاندرەکی نوێ دەولەتی راپۆرتی دارایی (IFRS 18) لەسەر پێشاندان و ئاشکراکردن لە راپۆرتە داراییەکانی بانکە تۆمارکراوەکان لە بازاری عێراق بۆ وەرقە بەهادرەکان بۆخاتە روو، هەروەها رادەبە کاریگەری ئەمۆ لە باشترکردنی پێشاندان و شیکردنەوەی ئەمۆی دارایی دیاری بکات.

گەرنەگی توێژینەمۆیە لەمۆدایە کە "IFRS18" هاتوو بۆ پەرەپێدانی شیوازی پێشاندانی راپۆرتە داراییەکان، بە تاییەتی لیستی قازانج و زیان، لە رێگەی دووبارە پۆلێنکردنەوەی داھات و خەرجییەکان، دیاریکردنی کۆیە لاوەکییەکان بە شیوەیەکی روونتەر، و بەهێزکردنی ئاشکراکردنی زانیاریەکانێک کە یارمەتی وەبەرھێنەر و خاوەن بەرژموندییەکان دەدات تا باشتر لە ئەمۆی دارایی تێبگەن.

هەروەها ئەم توێژینەمۆیە گەرنەگی باشترکردنی پڕۆسەکانی پێشاندان و ئاشکراکردنی دارایی بەگوێرەی پێداویستییەکانی "IFRS18" دەردمخات، بە شیوەیەکی کە پشێوانی لە کوالێتیی زانیارییە ژمێریارییەکان دەمات، شەفافیت زیاد دەمات، و قابیلیەتی بەروردکردن لەنێوان بانکەکان و ماوە داراییەکان بەرز دەمات. توێژینەمۆیە لەسەر داتاكانی دارایی بۆ ماوەی "2024-2023" بۆ بانکی بەعدا و بانکی ئەھلی عێراقی، کە لە بازاری عێراق بۆ وەرقە بەهادرەکان تۆمارکراون، جێبەجێ کراوە.

توێژینەمۆیە پشت بە بەروردکردنی ژمارەیک نیشانەی کارامەیی کارگیری و قازانج بەستوو بەگوێرەی "IAS 1 و IFRS 18"، کە لە گەرنەگرتنەکانیان مارژنی صافی سوود، مارژنی قازانجی کارگیری، مارژنی قازانج پێش سوود و باج و کاستنەمۆ و ئەمۆرتیزەیشن، نیشانەی سوودمەندی دارایی، هەروەها رێژەی گەرانەمۆی دارایی و رێژەی گەرانەمۆی مافەکانی خاوەنانی پشک بوون.

توێژینەمۆیە گەمشتوو بە چەند ئەنجامێک، لە گەرنەگرتنەکانیش ئەمۆیە کە جێبەجێکردنی (IFRS 18) ئەبوو هۆی گۆڕینی نیشانە

Applicability of IFRS 18 International Financial Reporting Standard

(Presentation and disclosure in financial reports) in order to improve financial performance: an analytical study in a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange.

Abstract:

This study aims to explain the impact of applying "IFRS 18" on presentation and disclosure in the financial reports of banks listed on the Iraq Stock Exchange, and to show the extent to which this is reflected in improving the presentation and analysis of financial performance.

The importance of the study stems from the fact that "IFRS 18" was introduced to develop the way financial statements are presented, especially the statement of profit or loss, through the reclassification of income and expenses, clearer presentation of subtotals, and enhanced disclosure of information that helps investors and other stakeholders better understand financial performance.

The study also highlights the importance of improving financial presentation and disclosure practices in accordance with the requirements of "IFRS 18", in a way that supports the quality of accounting information, enhances transparency, and increases comparability across banks and reporting periods.

The study was applied to the financial data for the period "2023-2024" of Bank of Baghdad and the National Bank of Iraq, both listed on the Iraq Stock Exchange.

It was based on comparing a number of operating efficiency and profitability indicators under "IAS 1 and IFRS 18", most notably net interest margin, operating profit margin, EBITDA margin, asset utilization, return on assets, and return on equity.

The study reached several conclusions, the most important of which is that the application of "IFRS18" did not lead to changes in indicators related to net profit, average assets, and shareholders' equity, while its effect appeared more clearly in operating indicators as a result of reclassification and presentation changes.

- **Publisher:** University of Sulaimani, ISSN (Print): 1813-0852, ISSN (Online): 2617-3034
- **Journal Website:** <https://sjh.univsul.edu.iq/>, Volume: [2], Issue: [2], Year: [2026], DOI: [10.17656/jzsb.12313]
- **Submission Date:** [19/04/2026], **Revised Date:** [19/04/2026], **Accepted Date:** [05/10/2026], **Published Date:** [30/06/2026]

پیموندیدارمکان به قازانجی خاوین و ناومندی دارایی و مافهائی خاومانی پشک، به لام کاریگریهکهی به شومیهکی پروونتر له نیشانه کاریگریهکاندا درکهوتوو له ئهجمای دووباره پیشاندان و پۆلینکردنه.

همروه ها نهجنامهكان نيشانيان دا كه كاريگهري ستاندرمهكه له ههموو حالتهكاندا يهكسان نهبوو، چونكه ههژديك نيشانه له چهژد ساليكدا باشتر بوون، له كاتيكد ههژديكي تر به راډيمهكي كهه دايمزين، و نهههش نيشان دههات كه شيوازي پيشانداني ژميرياري كاريگهري ههيه لههسر ليكهاندوه و شيكر دنهوهي نههاي دارايي. تويز نهيهكه به چهژد پيشنياريك كوژتايي هاتوه، له گرنگرينهكانيش بپويستتي نامادهكردي پيشومختي بانهكه عيراقيهيهكان بو جيههجيكردي (IFRS 18)، پنداچوونهوه به پوليئكردي داهات و خهر جيههيهكان، پهريهځاني نمونهكاني راپورتي دارايي، و راهيناني كارمهنداني بواري ژميرياري وچاوډيري لههسر پنداويستتیههكاني ستاندرمهكه و شيوازي جيههجيكردي له ژينگهي بانكيډا.

وشه سهرمکيهکان: ستاندرده نيودولمتيهيکاني ژمزياري IAS 1
 ، ستاندرده نيودولمتيهيکاني راپورتي دارايي IFRS 18، نهدي
 دارايي، راپورته داراييهکان، بيشندان و ناشرکردن